

## القابلية للإحلال والتحالفات

### Substitutability and Alliances

لقد أوضحنا في الفصل السابق بعض التحليلات الإحصائية البسيطة لبعض الفروض المشتقة من نظرية السلعتين. وسوف نركز على عدٍ من سلوكيات السياسة الخارجية مثل بداية الصراع والنفقة العسكرية والمعونة الخارجية. كما أن هناك علاقات استعاضية بينهم. وتبدو النتائج مُدعمةً للنظرية بشكلٍ عام ولكن هذه النتائج لم تمض بنا بعيداً. ولقد رأينا أن هذه العلاقات البسيطة التي تمت صياغتها في شكل فروضٍ تعدُّ صالحةً ومقبولةً تجريبياً. ولقد رأينا أن النظرية قابلةٌ للتطبيق في عددٍ من مجالات السياسة الخارجية. ونحن لم نوضح بعد أن هذه النظرية مفيدةٌ لتوجيه البحث المتعمق لأيٍ من مجالات هذه السياسة. وهذا هو هدفنا في هذا الفصل. وقد كررنا هذا الفصل لاستقصاء موضوعي الإحلال والتحالفات.

لماذا تشكل الدول تحالفات؟.. لقد تمت الإجابة على هذا السؤال في عملٍ سابقٍ من خلال حجج وبراهين تعتمد على الاعتقاد بأن الدول تكتسب الأمن من خلال عضوية التحالف. إن الدول الكبرى قادرةٌ على حماية أصدقائها الدوليين ذوي القيمة العليا بالنسبة لها عن طريق مدِّ مظلة الضمانات الأمنية إليهم، وتكسب الدول الأصغر التزام حلفائها بمساعدتها إذا ما دعت الحاجة لذلك. وتتمثل وظيفة التحالفات في تجميع قدرات الأعضاء لزيادة قدرتهم على حماية أشياء ذات قيمةٍ بالنسبة إليهم، أو هكذا قرر الطرح التقليدي. ولكن الحجة التي تقدمها نظريتنا مختلفة. وبالطبع ترى نظريتنا التحالفات على أنها عنصرٌ أساسيٌ من سياسة الدولة الخارجية وتعملُ التحالفات كآليات لزيادة التغيير الذي تنشده، أو الحفاظ على وضع قائمٍ ترغبه، أو كليهما. وفي الواقع، تقولُ نظريتنا إن بعض أعضاء تحالفاتٍ معينةٍ ربما يزيدون من السعي لتحقيق التغيير بينما يقللون من سعيهم للحفاظ على وضع قائم. وقد يكونُ للتحالفات تأثيرٌ في جعل بعض أعضائها أقل أماناً، بيد أنهم على الرغم من ذلك أكثرُ سعادةً مع الترتيب الدولي مقارنةً بما كانوا عليه بدون التحالف. وتقررُ نظريتنا أيضاً أن بعض الدول ربما تدخلُ في تحالفٍ من أجل زيادة قدرتها على الحفاظ على وضع قائم، بينما يدخله آخرون لزيادة قدراتهم على التغيير: ومن ثم فإن

التحالف نفسه بمقدوره أن يوفر فوائد مختلفة لأعضاء مختلفين.

وتختلف نظريتنا عن مقاربات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية الأكثر تقليدية، كالواقعية، التي ترى التحالفات باعتبارها زيادة لأمن أعضائها، كما أنها قد تُعتبر أيضاً تهديداً لدول أخرى في نفس السياق. وطبقاً لهذه المقاربات التقليدية، تُلزم التحالفات، ولاسيما معاهدات التحالف الدفاعية، الأعضاء بأن ينهض كل منهم لمساعدة الآخر إذا ما تعرض لهجوم<sup>(١)</sup>. ولقد تمتعت الدول الصغيرة بهذا الأمن الذي زودتها به هذه المعاهدات. وتكون الدول الكبيرة، طبقاً للرؤية التقليدية ثانية، تحالفات في محاولة منها لتوضيح التزامها لحلفائها الأصغر، ولكي تشني أعدائها المحتملين عن الهجوم، ومن ثم التأكيد على أن شركاءها المهمين يتمتعون بالأمن. وبينما يتشاركون في المنظور الأساسي، قدم العلماء المتوحدون مع، أو المتابعون لفروض المدخل الواقعي اقتراحات مختلفة بشأن وظائف معينة للتحالفات. فيدفع بعضهم، على سبيل المثال، بأن الدول تشكل تحالفات للحفاظ على ميزان القوة الذي يؤدي فوراً أو بشكل غير مباشر إلى أمن أكبر واحتمال قوي لبقاء الدولة<sup>(٢)</sup>. وقد استنتج ستيفن والت Stephen Walt أن الدول قد تشترك في تحالفات لموازنة تهديد مباشر ترى أنه أكثر إثارة للقلق على نحو يفوق القلق الذي تثيره قدرات الأعداء<sup>(٣)</sup>. وحتى أولئك الذين طوروا مناهج رياضية غالباً ما يوافقون على أن التحالفات تزيد من أمن أعضائها. وبالتحديد، فقد ركز جون كونيبير John Conybeare على كيفية تقليل الدول من تعرضها للمخاطر من خلال بناء ملفات تحالفاتها<sup>(٤)</sup>. بل إن الدراسات التي ركزت على تأثير البناء السياسي الداخلي على قرارات التحالف ترى أن العوامل الداخلية تؤثر على اختيار الحلفاء، وليس على قرار طلب حلفاء في المقام الأول، ذلك القرار الذي يُنظر إليه بوصفه ضمن الاهتمامات الأمنية<sup>(٥)</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، يمكننا أن نجد ذلك الفرض القائل بأن الدول تلتحق بالتحالفات لزيادة أمنها في ذلك العمل الذي يركز على التأثيرات المصاحبة للانتماء إلى التحالف على أعضاء معينين. ويبدأ معظم هذا العمل بمقولة قديمة مؤداها أن التحالف يزود أعضائه بكل شيء جيد<sup>(٦)</sup>. وفي هذا المجال من البحث، يساهم الحلفاء الذين يمتلكون الأسلحة في الردع أو القدرة الدفاعية، وسواء كانت تعتمد على التهديد بالعقاب الذي يشكل الأساس للردع أو أن يقوم على حماية الإقليم من العدو، فإن السلعة العامة التي يوفرها التحالف هي الأمن.

لقد شارك نطاق واسع ومتناقض من الأدبيات الاعتقاد الواقعي بأن التحالفات تُخدم ببساطة في زيادة أمن أعضائها. ولكن لم تقبل نظرية السلعتين هذا الافتراض العام، حيث إنها بدلاً من ذلك ترى أن التحالفات توفر فوائد مختلفة لأعضاء مختلفين. ويكمن السبب الكبير في تركيزنا على التحالفات في هذا الفصل في أن استقصاء التحالفات يعد طريقة مثمرة وكافية لكي نعرف الفرق بين نظريتنا والمناهج الأكثر قياسية في العلاقات الدولية مثل الواقعية والتي شكلت الأساس لكثير من الأعمال عن التحالفات.

ويمكنُ لنظريتنا أن تشرحَ الكثيرَ عن سلوكِ التحالفاتِ الذي لم يتأتَ للواقعية أن تشرحه. وهذا هو ما يمكن توقعه من نظريةٍ مثل نظريتنا والتي ترفضُ بعضَ الافتراضاتِ الأساسية التي أسست للواقعية. فعلى الرغم من أن افتراضاتنا عامةٌ مثل افتراضات الواقعية حيث قُصِدَ منها أن تُطبَّقَ على مستوى عالمي (فعلى الرغم من أننا لا نشبه الواقعية بسبب أننا نسمحُ للظروفِ الداخلية وتفضيلاتِ القادة أن تؤثرَ على سلوكِ الدولة) حيث إنهم أضافوا مسألة اختيارِ الدولة – إذ يجب على الدولِ أن تحدّدَ كيف تستطيعُ أن تخصصَ مواردها لتحقيقِ التوازنِ المرغوب بين التغييرِ والحفاظِ على وضعِ قائم. وقد أضافَ هذا عنصراً مركزياً إلى نظريتنا – اختيارِ الدولة – جعلَ نظريتنا أكثرَ فائدةً وقابلةً للتطبيقِ على نطاقٍ واسع. وهذا الأمرُ معروضٌ بوضوحٍ بتطبيقِ نظريتنا على التحالفاتِ والمبادلاتِ المتضمنة في قرارِ الدولة بالانضمامِ إلى، أو بالخروجِ من، تحالف. تستطيعُ الواقعية أن تتحدثَ إلى جانبِ واحدٍ من الاختيارِ الذي يواجهه القادة، وتقدمُ هذا الاختيارَ بطريقةٍ صارمة: هل عضويةُ التحالفِ تزيدُ أم تقللُ من أمنِ الدولة. وترى نظريتنا في القرارِ اختياراً ذا جانبيين يسمحُ بمزيدٍ من الأخذِ في الاعتبارِ تكاليفِ ومنافعِ عضوية التحالف.

فنحن نعطي التحالفَ الاهتمامَ لثلاثة أسبابٍ إضافية.

**الأول:** أن العملَ النظري بشأنِ التحالفاتِ في العلاقاتِ الدوليةِ واسعُ النطاق، وذلك باعتباره ملائماً لموضوعٍ يؤثرُ بشكلٍ سريعٍ على عددٍ كبيرٍ من الدول، وظلَّ يفعلُ ذلك منذ قرون. فأياً نظريةً للسياسةِ الخارجيةِ تنشُدُ أن تكونَ "عامةً" مثل نظريتنا، يجبُ أن يكونَ بمقدورها أن تتحدثَ عن عددٍ من القضايا في العلاقاتِ الدوليةِ، وربما لا يكونُ هناكُ أكثرُ من دوافعِ الدولِ للانضمامِ والبقاء في التحالفات.

**الثاني:** من الواضح تماماً أن دخولَ الدولِ في التحالفاتِ مرتبطٌ بتوقعاتِ مؤداها أن سلوكياتِ السياسةِ الخارجيةِ الأخرى سوف تتأثر. وسيكونُ ذلك واضحاً في حالِ إذا رأينا التحالفاتِ كخيارٍ للنفقاتِ العسكرية. حتى ولو تبيننا فكرةً أن الغرضَ من التحالفِ هو منعُ العدوانِ وتوفيرِ الدفاعِ المشتركِ إذا ما فشلَ الردع (الأمر الذي لا نفعله)، فإن الهدفَ من التحالفِ هو التأثيرُ على استخدامِ أداةٍ أخرى في السياسةِ الخارجيةِ وهو استخدامُ القوة. وفي الواقع، لقد وافقنا على الموقفِ المتطورِ لليدز Leeds وطلابها بأن الدولَ تستطيعُ أن تدخلَ في تحالفاتٍ لأغراضٍ كثيرة، ولكن كلاً منها ينطوي على التزامٍ من قبلِ الدولةِ الموقعة على التحالفِ فيما يتعلقُ بالسلوكياتِ المحددة الأخرى<sup>(٧)</sup>. وهناك اختبارٌ هامٌ حدثَ لنظريتنا من كلِّ من المنظورِ العلمي ومنظورِ السياسةِ العامة بخصوصِ ما إذا كانت تستطيعُ أن تشرحَ وتتنبأً بكيفية تأثيرِ عضويةِ التحالفِ على سلوكِ الدولةِ في مجالاتٍ أخرى. ولقد زودتنا نظريتنا بفهمٍ كيفية قيامِ الدولةِ بإضافةٍ أو حذفِ التحالفاتِ من ملفِ سياستها الخارجيةِ ككل، وما هي تأثيراتُ التحالفاتِ على العناصرِ الأخرى لهذه الملفات.

أخيراً : لقد كرسنا الكثير من الانتباه إلى دراسة التحالفات بسبب صلتها الوثيقة المعاصرة بالموضوع. فقد أدى أفول الاتحاد السوفيتي على سبيل المثال إلى جعل بعض صانعي السياسة يطالبون بوجوب امتداد الناتو شرقاً وبأن يقبل بانضمام الأعضاء السابقين من حلف وارسو، ربما بما في ذلك روسيا نفسها. ماذا كان تأثير مثل هذا الامتداد؟ هل كان من شأنه، كما زُعم على نطاق واسع، أن يساعد على تأكيد بقاء الديمقراطية على قيد الحياة في أوروبا الشرقية؟ وهل من شأنه أن يحمي الأعضاء الجدد من أذى الروس؟ إن نظريتنا قادرة على تزويدنا ببعض الإجابات لهذه الأسئلة، ليس لأنها متفهمة للناتو أو الحرب الباردة تفهماً عميقاً ولكن لأن طبيعتها العامة يجب أن تزودنا بمحيز للتطبيقات الخاصة بالظروف المختلفة، والتي تشتمل على الظروف المتطورة. ويجب أن نوضح أن نظريتنا ليست فقط عن طريق تحليلات لحوادث الماضي ولكن أيضاً من خلال الإجابة عن الأسئلة الأكثر معاصرة والمتصلة بالسياسة الخارجية.

ونقوم في هذا الفصل بثلاثة أشياء :

الأول : عرضنا قابلية نظريتنا بشأن التحالفات للتطبيق. وحتى الآن، قد يكون القارئ على علم بأنه فيما يتعلق بنظريتنا فإن قليلاً من التفكير يفضي إلى قدر أكبر من الفهم. ولعل إحدى فوائد نظرية السلعتين على أي حال أن بعض الأشياء المفاجئة تأتي إلى الضوء أثناء الاستخدام - ويعد موضوع التحالفات أحد الأمثلة الأولية على هذا الأمر، من وجهة نظرنا. ولذلك فإن إنفاق وقت أكثر قليلاً في التطوير النظري هو أمر مفيد.

ثانياً : قدمنا تحليلات تجريبية تختبر بعض الفروض التي برزت في نموذجنا. وهذه التحليلات التجريبية لها أهميتها حيث إن الفروض تفصل بين نظرية السلعتين والواقعية بشكل يسير نوعاً ما، ولقد رأينا أن هذه التحليلات تؤيد نموذجنا.

وأخيراً : سوف نتناول إحدى الحوادث الدولية بشيء من التفصيل، وهي أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦م. ونحن نقوم بذلك لأن نموذجنا، في بدايته، يقرر أن التحالفات تزود الدول بالموارد لكي تحقق أهدافها الخاصة، فالتحالفات تحرر الدول. وترى الواقعية، في المقابل، أن التحالفات تعدُّ بشكل واسع بمثابة عقود زواج دولية: فالتحالفات تلزم الدول كل واحدة إزاء الأخرى، وقد يصل هذا إلى حد وجوب قيام الموقعين على المعاهدة بأشياء لم يختاروها. وتنطوي أزمة قناة السويس على العديد من العناصر التي تدخل في التحالفات، وتبدو جوانب الأزمة (خاصةً نجاح الأمريكيين في إقناع بريطانيا وفرنسا بتغيير سلوكهما) لأول وهلة متعارضة مع طرحنا. ولكن، وكما نأمل أن نوضح، فإن محاولة فرنسا وبريطانيا لتغيير الموقف في مصر كان من المستحيل تحليلها تقريباً بدون التحالف مع الولايات المتحدة. ومن ثم فإن هذه العناصر المحددة مطابقة تماماً لما اقترحه نموذجنا.

### ما الذي تقوم به التحالفات ؟ تحمي وتخدم

ونحن في هذا القسم سوف نشيرُ إلى طرحنا النظري لنشتقَ منه فروضاً عامةً تربطُ بين عضوية التحالف وسلوكيات السياسة الخارجية الأخرى. وبالنظرِ إلى مناقشتنا النظرية لقابلية السياسة الخارجية للإحلال في الفصل الخامس، حيث توفرُ نظريتنا توقعاتٍ محددةٍ فيما يتصلُ بعلاقات الإحلال، ولكن هذه العلاقات أيضاً معقدة. فالعملُ التجريبي السابق عن قابلية السياسة الخارجية للإحلال كان يعتمدُ على توقعاتٍ بأن استخدامَ سياستين قابلتين للإحلال محلَّ بعضهما بعضاً سيؤدي إلى علاقةٍ عكسيةٍ بينهما. وتقترحُ نظريتنا أن العلاقة بين استخدام أي سياستين يعتمدُ على عاملين:

**الأول:** أنها تعتمدُ على ما إذا كانت السياسات تُتوي إنتاجَ نفسِ السلعةِ أو سلعٍ مختلفة.

**ثانياً:** أنها تتوقفُ على ما إذا كانت المواردُ قد أعيدَ تخصيصُها بين السياسات نتيجةً لتغيرٍ في قدرات الدولة، ونتيجةً لتغيرٍ في تفضيلات الدولة من التغييرِ أو الحفاظِ على وضعٍ قائم، أو بفعلِ التغيرِ في الكفاءة النسبية حيث إن سياساتٍ متنوعةٍ تنتجُ خياراتٍ جيدةٍ جديرةً بالاحترام. والآن سوف نوفرُ مزيداً من التطويرِ النظري التفصيلي والذي يركزُ على التحالفات.

إن أولَ العواملِ المزعجة التي يجبُ أن نواجهها عند التعاملِ مع التحالفات هو أن الدولَ يمكن أن تنضمَ إلى التحالفات لكي تحققَ الحفاظَ على وضعٍ قائم، أو التغيير، أو كليهما. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لتحالفٍ واحدٍ أن يخدمَ أغراضاً متعددة، حيث إنه يوفرُ آليةً لكلِ عضوٍ لكي يحصلَ على اختياره المفضل. ولقد اكتشفت ليدز وزميلها في الفحصِ التفصيلي لنصوصِ معاهدات التحالف أن الاتفاقيات الفعلية تتطلبُ سلوكياتٍ مختلفةً جداً من مختلفِ الموقعين على المعاهدة<sup>(٨)</sup>. فعلى سبيلِ المثال، ربما يوافقُ طرفٌ على النهوضِ للدفاع عن حليفه إذا تمت مهاجمة الأخير، وذلك بالتبادلِ مع موافقةٍ الأخيرِ على منحه الامتيازَ في مجالٍ مختلفٍ تماماً. والخلاصة، أن الدولة الأولى تفوزُ بالتغييرِ مع التضحية بالحفاظِ على الوضعِ القائم بينما تفوزُ الأخيرةُ بالحفاظِ وتضحي بالتغيير. ويقدم تحالفُ نيوزيلندا مع بريطانيا العظمي مثلاً واضحاً يعبرُ عن كيفية تبين أهدافِ الحلفاء. وبالنظرِ إلى الفصلِ الرابع، فقد فازت نيوزيلندا بالحماية من بريطانيا في آخرِ القرنِ التاسع عشر وفي بداية القرنِ العشرين، بينما فازت بريطانيا بامتيازٍ حصريٍ لتجارة نيوزيلندا، كما حظيت بمساعدتها في مسائلٍ مختلفةٍ إزاء مجلس الكومنولث البريطاني.

وكما طرحنا في الفصولِ السابقة، افترضنا أن انضمامَ دولةٍ إلى تحالفٍ مع شريكٍ قوي يرتبطُ غالباً بسلوكٍ السعيِ للحفاظِ على وضعٍ قائم في حين أن انضمامَ دولةٍ إلى شريكٍ أضعف يرتبطُ غالباً بمسلكٍ السعيِ نحو التغيير<sup>(٩)</sup>. ذلك أنه عند التحالفِ مع دولةٍ أقوى فإن الحليفَ الأضعفَ يغيرُ بعضَ جوانبِ سياسته الداخلية والخارجية في اتجاهٍ يفضلُه الحليفُ الأقوى. وفي المقابل، فإن الحليفَ الأقوى يساعدُ الحليفَ الأضعفَ على الحفاظِ على جوانبٍ أخرى

في الوضع القائم، كحماية سيادتها ضد معتمدين محتملين. وتسمى التحالفات التي تحتوي على خليطٍ من الدول المختلفة في مستويات قوتها "تحالفات غير متكافئة". وتقودنا نظرية السلعتين إلى استنتاج مؤداه أن الدول ذات القوة المختلفة ترمي إلى أهدافٍ مختلفةٍ من خلال عضويتها. ومن ثم، فإننا نتوقع أن يختلف تأثير عضوية التحالف على سياساتٍ أخرى تبعاً لكون الدول قويةً أم ضعيفةً.

ولاحقاً، لكي نحدد تأثير عضوية التحالف على سياساتٍ أخرى يجب أن نأخذ في الاعتبار ماذا سوف يحدث لدولتين لم تكونا في السابق حليفين. فنحن نفترض أن التحالفات، مثل كل سلوكيات السياسة الخارجية، تتطلب موارد، والتي ربما تكون مخصصةً لوسائلٍ سياسيةٍ أخرى. كما أننا نفترض أن الدول تخصصُ مواردها بالطريقة التي توفرُ لها المزيح الأكثر تفضيلاً من سلع السياسة الخارجية الممكنة. ويفترض ذلك أن جميع التحالفات المرصودة<sup>(١١)</sup> تتسم بالكفاءة.

وتعتبر هذه الفكرة التي مؤداه أن التحالفات الملاحظة تتسم بالكفاءة فكرة حاسمةً بالنسبة لمقولتنا وتعدُّ بمثابة استطرادٍ قصير ذي قيمة. وبشكلٍ أساسي، فإننا نقصد أنه ليس هناك أي دولةٍ ستدخلُ تحالفاً إذا لم يكن ينتج تغييراً و/ أو حفاظاً أكثر مما تستطيع هي إنتاجه عن طريق تخصيص تلك الموارد نفسها لسياسةٍ أخرى. فلو أن أي دولةٍ تفكر في دخول تحالفٍ كان بمقدورها إنتاج سياسةٍ خارجيةٍ أكثر تفضيلاً مما لو كانت في تحالف، فلن تقدم على الانضمام إليه. وهكذا، يجب أن تُنتج التحالفات بالفعل تغييراً و/ أو حفاظاً لكل الدول الموقعة عليها أكثر مما يمكن لكل منها أن تحصل عليه بدون التحالف؛ ذلك أن كل تحالف يتم تشكيله بالفعل يتسم بالكفاءة. وهذه النقطة لا تقبل الجدل ولكنها تنطوي على معانٍ متضمنةٍ تتعارض مباشرةً مع الطرق القياسية لرؤية التحالفات.

يُنظر تقليدياً إلى التحالفات باعتبارها مقيدةً لسلوك الدولة<sup>(١١)</sup>. وبالتأكيد، فإن أي دولةٍ تدخل في تحالفٍ يجب أن تتخلى عن شيءٍ ما. ويجب عليها أن تخصصَ مواردَ للتحالف، وتضع بعضَ الالتزامات بشأن سلوكها المستقبلي الذي قد تندم عليه. وعلى أي حال، تفوز الدولة بشيءٍ ما بانضمامها إلى التحالف، وبالنظر إلى افتراضنا المتعلق بالكفاءة، يجب أن تكون هذه المكاسب أكثر من قيمة تكلفة انضمام الدولة إلى التحالف. فإذا مكّن التحالف الدولة من إنتاج خيارات (سلع) سياستها الخارجية المرغوبة بموارد أقل مما كان بمقدورها أن تفعل بطرقٍ أخرى، فإن هذا سيجعل موارد متابعه خياراتٍ إضافية. بعبارةٍ أخرى، فإن التحالفات الموجودة تحرر قدرات الدولة ولا تقيدها. وبالتأكيد، فإن كثيراً من التحالفات المحتملة، في المقابل، ستكون مقيدةً لعضوٍ أو أكثر. ولكن هذه التحالفات لا تتشكل أبداً. ونحن نعتقد أن فكرة كون التحالفات الموجودة تحرر قدرات الدولة، أكثر من كونها مقيدةً لها، تمكنا من حساب تأثيرات التحالفات على نحوٍ أفضل كثيراً مقارنةً بالمنظورات التقليدية.

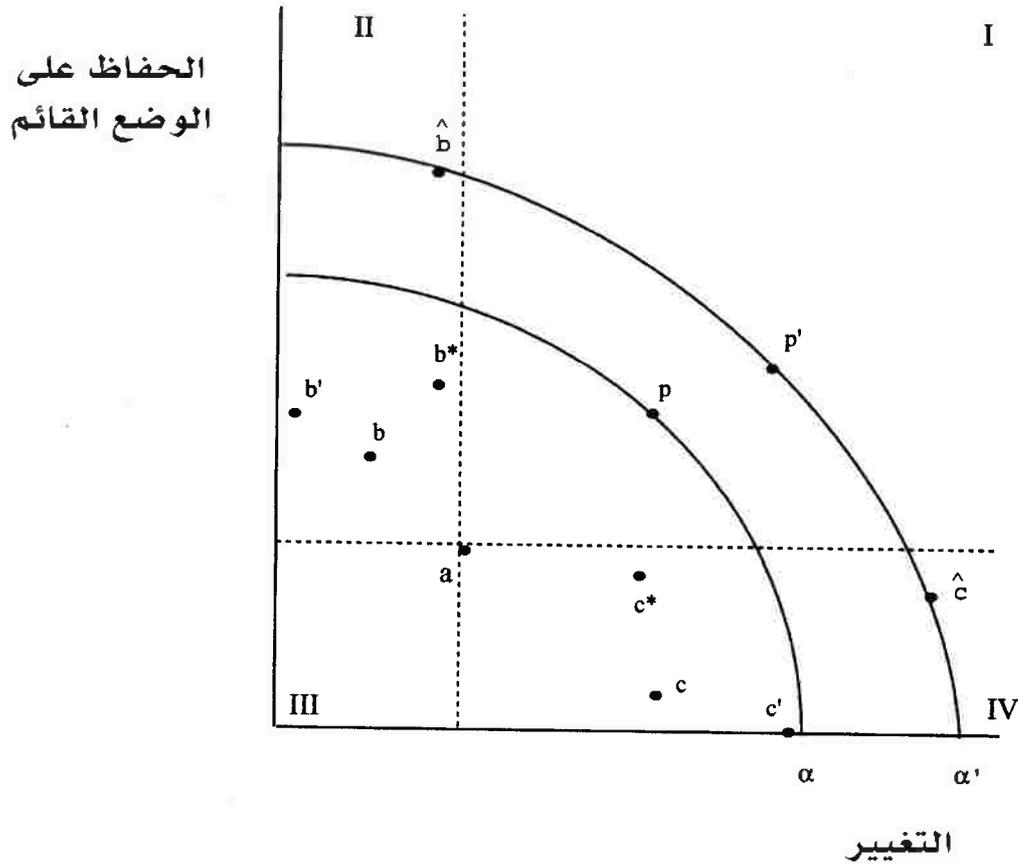
والآن، ما الذي سيجعل دولتين لم تكونا حليفين في السابق تحتاران إنفاق مواردٍ ضروريةً لتصبحا

حليفتين؟. ولكي يحدث ذلك، فلا بد أن يكون شيئاً ما قد حدث أساساً لدولة واحدة على الأقل راغبة في الانضمام إلى تحالف، كان يُنظرُ إليه سابقاً باعتبار أنه غير مرغوب فيه<sup>(١٢)</sup>. فربما تكون الدولة قد خضعت لتغيير أسفر عن زيادة في القدرات، وفر لها المزيد من الموارد لتخصصها للسياسة الخارجية. وربما يكون قد حدث شيء ما جعل التحالف أكثر كفاءة، فيما يتعلق بإمكانية إحلال بدائل السياسات محل بعضها بعضاً، في إنتاج التغيير و/ أو الحفاظ على وضع قائم لصالح الدولة. وربما يكون مؤدى هذا أن الشريك المحتمل قد يكون راغباً في إنجاز اتفاق أفضل أو بفعل مجموعة من العوامل التكنولوجية والبيئية (على سبيل المثال التقدم في تكنولوجيا الاتصالات). أو ربما شرعت إحدى الدول في إسباغ قيمة كبيرة على الخيار (السلعة) الذي يمكن أن تحصل عليه من خلال التحالف. فعلى سبيل المثال، لو واجهت دولة، كانت ستزيد من حفاظها على الوضع القائم، تهديداً متصاعداً، لكان من شأنها أن ترغب في تحويل بعض مواردها من السياسات المنتجة للتغيير إلى التحالف.

ونستطيع الآن أن نضع كل هذه العوامل لتكوين صورة مركبة لتأثير التحالفات على سلوكيات السياسة الخارجية الأخرى. وسوف يرشدنا الشكل رقم (٧، ١) في نقاشنا. ولنفترض أننا نلاحظ ملف السياسة الخارجية لدولة ما لبضع لحظات من الزمن. فإن مواردها وبيئتها الدولية ستحدد منحنى حد إمكانيات الإنتاج (PPF) والذي رمزنا إليه بالرمز (a) وأن تفضيلاتها بشأن الحفاظ على وضع قائم أو التغيير تتفاعل مع هذا الحد لإنتاج ملف سياسة خارجية متوازن، والتي أشرنا إليها بالرمز (P). وبالإضافة إلى ذلك، فلنفترض أن هذه الدولة لها تحالفات مع بعض مجموعات من الدول وأن ملف التحالف هذا سيوفر لها مستويات من الحفاظ والتغيير والتي سوف تضعها عند النقطة a في الفراغ، وأن سياساتها الأخرى، مثل الإنفاق على الدفاع وسلوك الصراع، تنقلها من النقطة a إلى النقطة p<sup>(١٣)</sup>. فماذا يحدث بالنسبة للسياسات الأخرى نتيجة لتشكيل تحالف جديد؟.

إن أول شيء نذكره هو أن افتراضنا، الذي مؤداه أن التحالف الجديد هو أكثر السياسات المتاحة كفاءة للدولة في السعي نحو أهدافها، ينطوي على مضامين مهمة بالنسبة لأطروحتنا - فإحدى نتائج تشكيل تحالف جديد أن منحنى حد إمكانيات الإنتاج (PPF) يتحرك مباشرة نحو الخارج. وليس هناك أي دولة ستشكل تحالفاً غير كفاء (مؤدياً إلى تحرك الحد إلى الداخل). ولو استخدمت أي سياسة مواردها بكفاءة أكثر من السياسات الخيارة المتاحة، فإن هذا سينتج نفس أثر اكتساب موارد إضافية. ومن الممكن أن تكون حركة الحد صغيرة أو كبيرة.

وسوف نفترض أن القدر الذي تحرك به منحنى حد إمكانيات الإنتاج (PPF) خارجاً هو دالة في قدرات الدولة المنضمة إلى التحالف حديثاً والقدرات المختلطة لشركائها في التحالف الجديد. وتحديدًا، فإننا نعتقد أنه عند الانضمام إلى تحالفات مماثلة سوف يتأثر حد إمكانيات الإنتاج للدولة الصغيرة أكثر مما يمكن أن يحدث بالنسبة للدولة الكبيرة؛ فسوف يتحرك حد الدولة أكثر عندما تتحالف مع دولة أو دول قوية وذلك مقارنةً بحركته حينما تتحالف



الشكل رقم (٧،١). التحالفات وإحلال السياسة الخارجية.

مع دولٍ أقل قوةً، مع ثباتِ المتغيراتِ الأخرى. وفي الشكل رقم (٧،١) تمثل هذا الأثر بالحدِّ  $a'$ . وقد أدى هذا التحولُ في منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاج (PPF) بنا إلى توقع أن ملفَّ السياسةِ الخارجيةِ الجديدِ المشكَّل سيكون عند النقطة  $p'$ . (ويتوقف الوضع الدقيقُ للنقطة  $p'$  على شكلِ منحنياتِ السواء الخاصة بالدولة.

فنحن نريدُ أن نكرِّر الإشارةَ إلى انعكاساتِ هذه العمليةِ على قابليةِ السياسةِ الخارجيةِ للإحلال، وحيث يُنظرُ إلى الإحلالِ بوصفه إمكانيةً لإحلالِ سياسةٍ محل سياسةٍ أخرى. فعلى سبيلِ المثال، يمكن لدولةٍ تنشُد زيادةَ أمنها أن تفعلَ ذلك عن طريقِ تشكيلِ تحالف، أو من خلالِ زيادةِ إنفاقها على الدفاع، وتقدِّمُ صياغتنا أن تشكيلَ التحالفِ يجب أن يؤدي، بصفةٍ عامة، إلى تحسُّنٍ في كلِّ أنماطِ سلوكياتِ السياسةِ الخارجيةِ. ولشرحِ هذا ببساطة، نحن نرى أن التحالفاتِ توفرُ للدولِ إمكانيةً أكبر، وتسمح لها أن تقومَ بما هو أكثرُ في سياساتها الخارجية، وذلك إذا ما تمَّ تشكيلُ التحالفِ الجديدِ كنتيجةٍ لقدراتٍ متزايدةٍ أو رغبةٍ أكبر في التحالفِ من قِبَلِ أحدِ الشركاء. ولو أننا لاحظنا، على

سبيل المثال، أن دولةً حاولت تكوين تحالفٍ لأن مواردها تزايدت، فإننا سوف نرى زياداتٍ (أو على الأقل عدم تناقصٍ) في أنماط السلوك الأخرى. وعلى نفس النحو، لو أن دولةً تشكل تحالفًا جديدًا لأن شيئًا ما في البيئة قد جعل هذا التحالف أكثر كفاءةً (كأن يصير شريك التحالف أكثر رغبةً في الانضمام إلى التحالف)، حينئذٍ يجرُّ التحالفُ قدرات الدولة ولا يقيدُها.

وبالعودة إلى الشكل رقم (٧، ١)، ولنتذكر النقطة a التي تشير إلى التغيير والحفاظ اللذين اكتسبتهما الدولة من ملف تحالفها السابق. وعندما تنضم الدولة إلى تحالفٍ جديد، ربما يحدثُ واحدٌ من هذه التأثيرات الأربعة العامة:

١- يمكن للتحالف الجديد أن يزوّد الدولة بمزيدٍ من القدرة على تحقيق الحفاظ والتغيير، محرّكاً النقطة إلى الشمال الشرقي.

٢- كما أنه يمكنه أن يزوّد الدولة بقدرةٍ أقل على تحقيق الحفاظ والتغيير محرّكاً النقطة إلى الجنوب الغربي.

٣- أو أنه ربما يزيد الحفاظ ويقلل التغيير الذي اكتسبته الدولة من التحالفات، محرّكاً النقطة إلى الشمال الغربي.

٤- أو أنه ربما يزيد التغيير ويقلل الحفاظ الذي اكتسبته الدولة من التحالفات، محرّكاً النقطة إلى الجنوب الشرقي.

لاحظ الخطوط المنقطة التي تمرُّ بالنقطة a. هذه الخطوط تقطع الفراغ إلى أرباعٍ مترافقةٍ مع هذه التأثيرات الأربعة العامة. فنحن نستطيع ملاحظة قرارات الدولة بأن تضيف إلى ملفات التحالف الخاصة بها، وبأن تحدّد كيفية تأثير هذه التغييرات على الحفاظ والتغيير اللذين اكتسبتهما الدول من التحالفات. وبذلك نستطيع أن نشقّ الفروض التي تحتصُّ بمعرفة كيف ينبغي للتحالفات المختلفة أن تؤثر على سلوكيات السياسة الخارجية الأخرى.

أولاً: تأمل في الحركات المتجهة إلى الجنوب الغربي، في الربع الثالث III. فطبقاً للنظرية، لا ينبغي لتحركات من هذا النوع أن تحدث. ويجب على الدول أن ترغب في تقليل كل من الحفاظ والتغيير فقط عندما ترى أنها تحتاج إلى ذلك، كأن ترى أن هناك تناقصاً في قدراتها. فالدول التي صارت أضعف يجب أن تكون بمنأى عن (أو، وهذا أكثر احتمالاً، أن يجعلها شركاؤها بمنأى عن) اكتساب تحالفات. ولأنه ينبغي على الدول التي أضافت تحالفات ألا تتحرك في الربع الثالث III، فإنه ليس لدينا أي توقعات بخصوص تأثير هذه الحركة على السياسات الخارجية الأخرى. وبالفعل، أوضحنا في عملٍ سابق أن القليل جداً من التغييرات في ملفات التحالف ينتج في إطار الحركة نحو الجنوب الغربي، ذلك أنه ليس ثمة تغيير منها تقريباً اشتمل على دولةٍ من تلك التي اكتسبت قوة، كما أنه ليس ثمة واحد منها شمل دولةً تضيف تحالفات<sup>(١٤)</sup>.

ثانياً: لتأمل التحالفات التي توفر للدولة مزيداً من القدرة على تحقيق الحفاظ والتغيير، والتي تتحرك في

الربع الأول I. وبالاعتماد على ما إذا كان التحالفُ بمفرده قد حركَ الدولةَ إلى الحدِّ الجديدِ 'a'، وعلى مزيجٍ محددٍ من القدرة على تحقيق الحفظ والتغيير يوفره التحالف، سيكون بمقدورنا أن نلاحظَ بعضَ التغيراتِ في سياساتٍ خارجيةٍ أخرى، بالرغمِ من التوقع العام بأن أي تغييرٍ كهذا سيكونُ ثانوياً. فلو أن التحالفَ قد حركَ الدولةَ إلى النقطةِ p' بدقة لتوقعنا أنه ليس ثمة تغيرات البتة في سلوكياتٍ أخرى.

وفيما بعد: لتأمل التحالفات التي تزيد القدرة على تحقيق الحفظ على وضعٍ قائمٍ وتقلل القدرة على التغيير، والتي حركت الدولةَ إلى الربع الثاني II. فنحن لدينا توقعاتٌ واضحةٌ عن تأثيرٍ مثل هذا التحالفِ على سلوكِ الدولةِ الراميةِ إلى تحقيق التغيير. فقد حركت هذه التحالفاتُ الدولةَ بعيداً عن القدرِ الأكثرِ مرغوبةً من التغيير بينما تزيد من قدرة الدولة على متابعة التغيير. ولا يعدُّ أمراً مدهشاً أن نتوقع أن كل هذه الدولِ سوف تزيد من سعيها لتحقيق التغيير. بالإضافة إلى ذلك، سوف نستطيعُ أن نحددَ تجريبياً زاويةَ التحركِ في ملفِ التحالف (تلك الزاوية المتكونة من الخطِ الرأسي الصاعدِ والذي يمرُّ بالنقطةِ a، والخطِ المارِ بالنقطةِ a والنقطةِ التي تمثلُ المستوياتِ الحديثةِ من القدرة على تحقيق التغيير والحفظ التي توافرت من خلالِ التحالفات)، ونتوقع أن الزيادة في السياساتِ الراميةِ إلى التغييرِ يجب أن تكونَ على علاقةٍ مباشرةٍ بهذه الزاوية. لأنه كلما كبرت الزاوية، كلما زاد تحريكُ التحالفِ للدولةَ بعيداً عن النقطةِ الأكثرِ تفضيلاً من حيث تحقيق التغيير. وعلى أي حال، لا نستطيعُ أن نحددَ المسافةَ التي أبعد التحالفُ فيها الدولةَ عن منحنى حدِّ إمكانياتِ الإنتاجِ PPF الخاص بها. فإذا وضع التحالفُ الدولةَ تحت p' (عند نقطة b أو b\*)، فإن الدولة سوف تزيد من سلوكياتها الراميةِ لتحقيق الحفظ على وضعٍ قائم. فإذا وضع التحالفُ مستوى الدولة مع P' فلن تغيرَ الدولة من سلوكها الرامي لهذا الحفظ. ولو أن التحالفَ قد وضع الدولةَ في مستوى أعلى من P' عند (b̂)، فسوف تقلل الدولة من سلوكياتها الراميةِ للحفظ على وضعٍ قائم. وهكذا، فإنه ليس لدينا توقعاتٌ مؤكدة بشأن تأثيرِ تحالفٍ كهذا على سياساتِ الحفظ على وضعٍ قائم.

أخيراً: لقد عرفنا التحالفات التي تزيد التغيير وتقلل الحفظ بأنها تلك التي تحركَ الدولةَ في المربع الرابع IV. ولدينا هنا توقعاتٌ محددةٌ تتعلق بتأثيرِ مثل هذا التحالفِ على السلوكِ الرامي لتحقيق الحفظ على وضعٍ قائم. فقد حركت مثل هذه التحالفاتُ الدولةَ بعيداً عن القدرِ الأكثرِ مرغوبةً من السلوكِ الساعي للحفظ، وإن كانت قد زادت من قدرة الدولة على متابعة الحفظ. ويمكننا ثانيةً أن نتحققَ تجريبياً حينما يكون التحالفُ من النوع الرابع، كما أنه بمقدورنا أيضاً أن نحددَ زاويةَ الحركة (الآن الزاوية بين الخطِ الرأسي الهابطِ المارِ بالنقطةِ a والخطِ الممتد من النقطةِ a إلى النقطةِ التي تمثلُ المستوياتِ الحديثةِ للتغيير والحفظ). فكلُّ الدولِ التي تنضمُّ لمثل هذه التحالفاتِ يجب أن تزيد من السلوكياتِ التي تستهدفُ الحفظ على وضعٍ قائم، ونتوقع أن الزيادة في السياساتِ الراميةِ للحفظ يجب أن تكونَ على علاقةٍ عكسيةٍ بزاوية هذه الحركة. وذلك لأنه كلما كبرت الزاوية، كلما قل تحريكُ التحالفِ للدولة

بعيداً عن النقطة الأكثر مرغوبةً بخصوص الحفاظ. فإذا وضع التحالفُ الدولةَ على يسارِ النقطةِ  $P'$  (عند نقطة  $c$  أو  $c^*$ )، فإن الدولةَ سوف تزيدُ من السلوكيات التي تستهدفُ التغيير. وإذا وضع التحالفُ مستوى الدولة مع النقطةِ  $P'$ ، فإن الدولةَ لن تغيرَ من سلوكها الساعي للتغيير. ولو وضع التحالفُ الدولةَ على يمينِ النقطةِ  $P'$  (عند  $\hat{c}$ )، فإن الدولةَ سوف تقللُ من السلوكيات التي تستهدفُ التغيير. ولكن لنلاحظ، كما ذكرنا سلفاً، أننا لا نستطيعُ أن نحددَ بين منحنى حدِّ إمكانيات الإنتاج الأصلي PPF والموضع الذي وضع التحالفُ الدولةَ فيه. ومن ثم، ليس لنا أي توقعاتٌ مؤكدةٌ بخصوص تأثير تحالفات النوع الرابع IV على السياسات التي تستهدفُ التغيير.

وتؤدي المناقشة بنا إلى أربعة فروض عامة فيما يتصل بالتغيرات في السياسات الخارجية والتي ينبغي أن يتم إنتاجها بواسطة دول تنتمي إلى تحالفات، أو دول تقوم بتغيير في ملفات التحالف الخاصة بها.

**الأول:** في إطار التحالفات غير المتكافئة القائمة، وهي تلك التي تتكون من دولٍ قوية ودولٍ أضعف، يجب على الدولِ الضعيفة أن تسعى للتغيير أكثر مما كان متوقعاً في غيابِ التحالف، بينما سوف تواصلُ الدولُ الأكثر قوةً، على نحوٍ مختلف، سعيها للحفاظ أكثر مما كانت ستفعل. وبشكلٍ محدد، نتوقع أنه يجب على الحلفاءِ الضعفاء أن يخصصوا مواردَ أكثر مما قد نتوقع على سياساتٍ من قبيلِ المعونة الخارجية، والمبادرة بإثارة صراع، بينما يجب على الحلفاءِ الأقوى تخصيصُ مواردٍ أقل. وبالمثل، فإنه يجب على الحلفاءِ الأقوى أن يكرسوا المزيدَ من المواردِ للسياساتِ الرامية للحفاظ، مثل الإنفاقِ على الدفاع، أكثر مما نتوقع بينما يجب على الحلفاءِ الأضعف أن يخصصوا مواردَ أقل.

**ثانياً:** نحن نتوقع أن تُحدث التحالفاتُ التي تحرك الدولةَ إلى الربع الثاني II زيادةً في السلوكِ الذي يستهدفُ التغييرَ وأن هذه الزيادةُ سوف تكونُ مقترنةً بالزاوية التي شكلها الخطُ الرأسي المارُّ بالنقطةِ  $a$  والخطُ المارُّ بالنقطةِ  $a$  والنقطةِ المرتبطة بالتغيير والحفاظ المتوفرين بواسطة التحالفِ الجديد.

**ثالثاً:** وبالمثل فنحن نتوقع أن تسببَ التحالفاتُ التي وضعت الدولَ في الربع الرابع IV زيادةً في السلوكِ الرامي للحفاظ، ونتوقع أن هذه الزيادةُ سوف تكونُ مقترنةً بالزاوية التي كونها الخطُ الرأسي الهابط المارُّ بالنقطةِ  $a$  والخطُ المارُّ بالنقطةِ  $a$  والنقطةِ المرتبطة بالتغيير والحفاظ المتوفرين بواسطة التحالفِ الجديد.

**أخيراً:** نتوقع أنه بعد تكوينِ التحالفِ الجديد، يجب على الدولِ بشكلٍ عام أن تزيدَ كلا النوعين من السلوكِ وذلك لأثرِ التحالفِ في دفع منحنى حدِّ إمكانيات الإنتاج PPF نحو الخارج. فنحن نفترضُ أن الدولَ التي كونت التحالفَ سوف تزيدُ كلَّ أنماطِ السلوكِ (حتى عند ضبطِ التغيرات في قدراتِ الدولة)، وأن قدرَ هذه الزيادةُ سوف يكونُ على علاقةٍ مع قدراتِ شريك / شركاءِ التحالفِ الجديد وقدرتهِ الدولة. وبالمثل، فإنه عندما ينتهي التحالفُ، سوف تقلُّ كلُّ أنماطِ سلوكِ السياسةِ الخارجية، وأن قدرَ النقصِ سيكونُ مرتبطاً بقدراتِ الحلفاءِ المفقودين.

في القسم التالي ، سوف ننظرُ في تحليلاتٍ إحصائيةٍ توضحُ كيفية تأثيرِ عضوية التحالفِ على جوانبٍ متنوعةٍ من ملف السياسة الخارجية للدولة.

### تحليلات إحصائية : الآثار الظاهرة للتحالفات

سوف نقدم في هذا القسم فحوصاً إحصائيةً لتأثير التحالفات على سلوكيات السياسة الخارجية الأخرى. ونتوقع أن عضوية التحالف سوف تؤثر على مجموعة متنوعة جداً من السياسات الخارجية، بل وكل السياسات الخارجية الممكن تخيلها. وسيكون بعيداً عن بؤرة اهتمام أي عملٍ من هذا النوع ، كما سيكون في غير مقدورٍ أي قارئ ، تحليلُ آثار التحالفات على أكثر من عددٍ قليلٍ من قبيل تلك السياسات. وقد اخترنا في هذا الفصل أن نحلل آثار اختيار دولةٍ ملفٍ تحالفها على أربعة من سلوكيات السياسة الخارجية وهي : المعونة الخارجية ، والمبادرة بإثارة صراع ، والإنفاق العسكري ، والسعي نحو مؤسسة عسكرية كثيفة لرأس المال (أو التغيير). ولقد قسمنا هذه المقدمة إلى ثلاثة أجزاء. سوف نركزُ في أولها على تأثيرات عضوية التحالف. وسنركزُ خاصةً على الحالة التي تؤثر فيها عضوية التحالف غير المتكافئ على تخصيصات المساعدة الخارجية. ويختصُّ الجزء الثاني بتأثيرات الانضمام إلى تحالف. ونريدُ أن نحددَ بشكلٍ خاص ما إذا كانت السلعة (التغييرُ أو الحفاظ) الناتجة عن الانضمام إلى التحالف تؤدي إلى سعيٍ أكثر نشاطاً نحو سلعةٍ أخرى كما هو منعكسٌ في نفقات الدفاع ومتوسط نصيب الفرد من نفقات الدفاع العسكرية. وأخيراً ، نرى كيف تؤدي التغييرات في ملف تحالف الدولة إلى تغييرات في السياسات الخارجية الأخرى. ونركزُ في هذا الجزء على معدلات المبادرة بإثارة صراع بنفس قدر تركيزنا على متغيرات إنفاقنا العسكري.

### التحالفات غير المتكافئة والمعونة الخارجية

تتمثل مهمتنا الأولى في أن ندرسَ كيفية تأثيرِ عضوية التحالف على استخدام السياسات الخارجية الأخرى. وتؤدي نظرية السلعتين بنا إلى أن نتوقعَ أن هذا يتوقفُ على ما ينتجه التحالف ، وما سوف تنتجه السياسة الأخرى في هذا الشأن. وبالعودة إلى الشكل رقم (٧،١) ، تذكر أننا نفترضُ أنه في التحالفات غير المتكافئة سوف تكتسب الدولة القوية التغيير بينما تكتسبُ الدولُ الضعيفةُ الحفاظ. وأن الدولة التي تكتسبُ التغيير من عضويتها في التحالف سوف تتحركُ مباشرةً تقريباً تجاه شرق الشكل. ويدلُّ هذا ضمناً على أننا يجبُ أن نتوقعَ أن تزيد من السياسات التي تنشُدُ الحفاظ ، وتُنقصُ من السياسات التي تستهدفُ التغيير حتى تتحركُ صوبَ توازنها الأكثر مرغوبةً بين التغيير والحفاظ. ومن جهةٍ أخرى ، فإن الدولة التي تكتسبُ الحفاظ من خلال عضويتها في التحالف سوف تتحركُ متجهةً

بشكلٍ مباشرٍ إلى شمالِ الشكلِ، الأمرُ الذي يجعلنا نتوقعُ أن تزيدَ هذه الدولةُ من السلوكياتِ الساعيةِ إلى التغييرِ بينما تُنقصُ من سلوكياتها الأخرى التي تستهدفُ الحفاظَ على وضعِ قائم<sup>(١٥)</sup>. هكذا، ولأننا نرى أن المعونةَ الخارجيةَ، على الأقلِّ في صورةِ مساعداتِ التنمية، هي سلوكٌ يستهدفُ التغييرَ، فإن توقعنا التجريبي يقررُ أن الدولَ الضعيفةَ سوف تخصصُ مواردَ أكثرَ للمعونةِ الخارجيةِ عندما تكونُ متحالفةً أكثرَ مما لو كانت في وضعٍ آخر. وسوف تركزُ الدولُ القويةُ مواردَ أقلَّ للمساعدةِ الخارجيةِ عندما تكون متحالفةً أقلَّ مما لو كانت في حالةٍ أخرى.

ويفحص تحليلنا الإحصائي الأول تأثيرَ العضويةِ في التحالفاتِ غير المتكافئةِ على تخصيصِ المعونةِ الخارجيةِ الخاصةِ بالدولِ الأعضاء. ولكي نستطيع تحديدَ هذا التأثيرِ يجب أن ننظرَ إلى بعضِ الدولِ المتحالفةِ وبعضِ الدولِ غير المتحالفةِ. فنحن نريدُ مع ذلك أن نحصرَ تحليلاتنا على الأقطارِ التي لها نفسُ المستوى من التنمية الاقتصادية، نتيجةً لوجودِ تأثيراتٍ قويةٍ محتملةٍ للتنمية على عمليةِ تخصيصِ المعونةِ الخارجيةِ. وعلى نحو ما فعلنا في الفصلِ السابق، نختارُ أن نقصرَ تحليلنا على الدولِ الأعضاء في منظمةِ التعاونِ الاقتصادي والتنمية OECD في الفترة ١٩٦٦-١٩٩٥ م. لقد كان بعضُ دولِ هذه المنظمةِ خلالِ هذه الفترة أعضاءً في تحالفٍ غير متكافئ، وهو حلفِ الناتو NATO، ولم يكن البعض الآخر قد انضم إليه بعد، وصار البعض الآخر أعضاءً في هذا الحلفِ أثناء تلك الفترة. وطبقاً للنموذج، فإن المشاركة في تحالفٍ غير متكافئٍ يزدُدُ أعضاءه الأضعفُ بالقدرة على تحقيقِ الحفاظِ على وضعِ قائم (مثل النرويج وهولندا في الناتو، وأيضاً مثل نيوزيلندا وأستراليا خلال سنواتِ مشاركتها في الأنزوس ANZUS) ويقودهم إلى استهدافِ التوازنِ في ملفاتِ سياساتهم الخارجيةِ والتي يمكنُ تحقيقها عن طريقِ زيادةِ السياساتِ الراميةِ للتغيير. ويشيرُ هذا ضمناً إلى أن مساهمةِ الناتو سيكونُ لها أثرٌ إيجابيٌ منتظمٌ على منحِ المساعدةِ في التنمية لهذه الدولِ الأقلِّ قوةً، وذلك بالنظرِ إلى دولٍ مشابهةٍ غير متحالفة. وتكتسبُ الدولُ الأخرى الأكثرُ قوةً (مثل الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى) القدرةَ على تحقيقِ التغييرِ من خلالِ التحالفِ، وسوف يسعون لتحقيقِ ملفاتِ السياسةِ الخارجيةِ الأكثرِ تفضيلاً بالنسبةِ لهم عن طريقِ تخصيصِ مواردٍ أقلَّ للمعونةِ الخارجيةِ أقلَّ مما نتوقعه منها في حالةِ غيابِ التحالف. ويعني هذا أن أعضاءَ منظمةِ التعاونِ الاقتصادي والتنمية OECD الأضعفُ في التحالفِ يجب أن ينفقوا أكثرَ على المعونةِ الخارجيةِ أكثرَ من الدولِ غير المتحالفة. بينما يجب أن تمتحَ دولُ OECD المتحالفةِ الأقوى أقلَّ مما نتوقعه في ظروفٍ أخرى.

ولاختبارِ هذا الأمرِ، سوف نستخدمُ نموذجَ اللوغاريتم الخطي، معتبرين أن اللوغاريتمات الطبيعية للمعونة الخارجيةِ وللناتج القومي الإجمالي هي متغيراتنا التابعة والمستقلة على التوالي. (مصادرُ البيانات معروضةٌ في الملحق أ) ويقيسُ معاملُ الانحدارِ في نموذجِ لوغ- لوغ log-log model هذا مرونةَ الدخل الخاصةِ بالمعونةِ الخارجيةِ<sup>(١٦)</sup>.

ونتيجةً لمعاملاتِ الخطأ Error Terms المصاحبة، فقد قمنا بالحدِّ من تطورِ المتغيراتِ التابعة<sup>(١٧)</sup>. وعلاوةً على ذلك، فقد أدخلنا متغيراتِ تصوريةً dummy بالنسبةِ لكلِ دولة<sup>(١٨)</sup> في تحليلنا (باستثناء

لوكسمبورج)، وبينما أشارت البياناتُ إلى أن تأثيرات الوحدة توجد هنا<sup>(١٩)</sup>، على الرغم من أننا قد عرضنا النتائجَ في الجدولِ هنا بدون إدخالِ كل هذه المتغيرات التصورية. (الجدول معروض كاملاً في الملحق) وقد استخدمنا المربعات الصغرى لتقدير المعادلة مع حزمةٍ من التصحيح التلقائي المحدد والحزمة المشتقة للأخطاء المعيارية المصححة وباستبعاد تلك المتغيرات الضابطة التصورية الخاصة بكل دولة، يكون النموذج الإحصائي كما يلي:

$$\text{Natural Log of Aid} = a + b(\text{Natural Log of Capabilities}) + c(\text{Allied}) + d(\text{Allied}) \diamond (\text{Natural Log of Capabilities}). \quad (1)$$

وتقودنا نظريتنا إلى توقع مؤداه أن المعامل في الدول المتحالفة سيكون إيجابياً (بالإشارة إلى الدول المتحالفة الأصغر تنفق على المعونة الخارجية أكثر من الدول الصغيرة غير المتحالفة)، وأن d، معامل حد التفاعل، سيكون سلبياً. تتنبأ نظرية السلعتين من الناحية الجوهرية بأن الخط الذي يصف العلاقة بين الموارد وتخصيص المعونة الخارجية فيما يخص أعضاء الناتو يحصر مساحةً أكبر، كما أنه أكثر استواءً، مما يتسنى لخط الدول غير المتحالفة. ونتائج هذا التحليل معروضة في الجدول رقم (٧،١).

الجدول رقم (٧،١). التحالفات والمعونات الخارجية ١٩٦٦-١٩٩٢ م.

الأخطاء المعيارية المصححة	المربعات الصغرى الاعتيادية مع حزمة
***٤.٧٩	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي
(٠.٣٧٦)	
***٢٢.٧٩	حلفاء؟
(٤.٠٤)	نعم = ١ ؛ لا = صفر
***٢.٢٥ -	لوغاريتم القدرات
(٠.٤٤٩)	(حلفاء)
***٠.٢٧٣	لوغاريتم لوغاريتم (المعونة)
(٠.٠٣٢)	
***٢.٢٤١	ثابت
(٠.٧٤٩)	
٠.٩٢٩٢	الارتباط R <sup>2</sup>
٠.٠٠٠٠	المعنوية
١٦٩٥٦.٩١	Wald كا <sup>٢</sup> (٢٤)
٥٦٦	N

المتغير التابع: اللوغاريتم الطبيعي للمعونة الخارجية

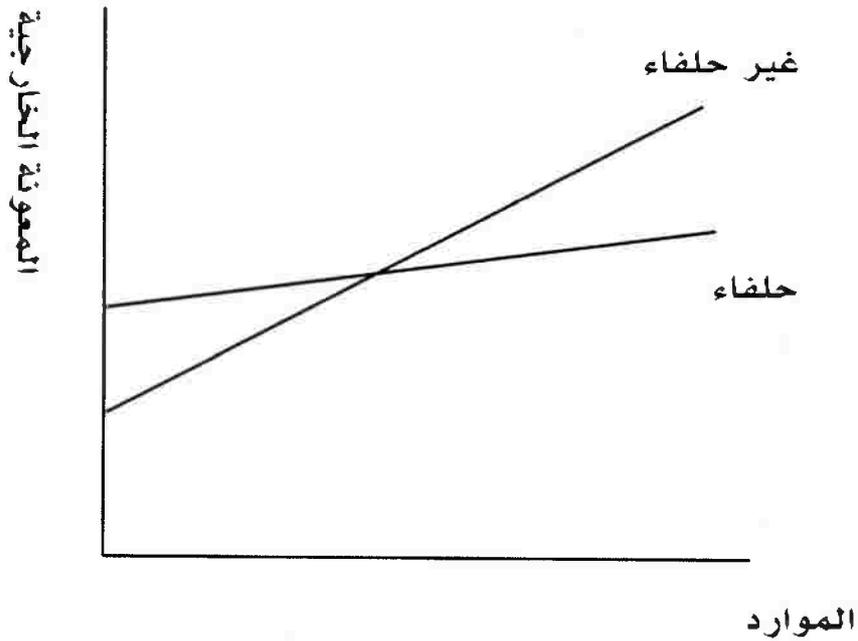
مستويات معنوية أحادية الذيل مقرر عند:  $p < 0.01$

الأخطاء المعيارية في الأقواس

استبعدت المتغيرات التصورية الخاصة بالدول من الجدول؛ وجميعها دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١

ويؤكد التحليلُ الفرضَ المشتقَّ من نظرية السلعتين وهو: أن الدولَ الأصغر المتحالفةً تميلُ إلى تخصيصِ مواردٍ للمعونةِ الخارجيةِ أكثرَ من نظيرتها غيرِ المتحالفةِ، هذا على حين تنفقُ الدولُ الأكبرُ المتحالفةُ أقلَ مما قد يتوقعُ المرءُ أن يشهد. ويصور الشكل رقم (٧،٢) العلاقةَ الموجودةَ في التحليلِ الإحصائيِ بين مواردِ الدولةِ وتخصيصِ المعونةِ الخارجيةِ لكلِّ من الدولِ المتحالفةِ وغيرِ المتحالفةِ.

ولقد تم تأييدُ توقعاتِ نموذجِ السلعتين هنا، وأن التحالفاتِ تعطي لأعضائها بشكلٍ واضحٍ منافعَ مختلفة. ومن ثم، فإنه لمن المتوقع تماماً، أن الأعضاء يستجيبون للتحالفِ بتغييرِ سياساتهم الأخرى. فالدولُ التي تتلقى سلعةَ الحفاظِ على الوضعِ القائمِ خلالِ عضويتها بالتحالفِ تسعى نحو مزيدٍ من التغييرِ، والدولُ التي تتلقى سلعةَ تغييرِ الوضعِ القائمِ سوف تستخدمُ أدواتٍ أخرى تزودها بالتغييرِ أقلَ مما هو متوقعٌ في المقابل. وبدلاً من تحليلِ الكيفيةِ التي تؤثرُ بها عضويةُ التحالفِ على السياساتِ، نتحولُ الآن لنرى كيف أن عضويةَ تحالفٍ جديدٍ تؤثرُ على الكيفيةِ التي تتصرفُ بها الدولة.



الشكل رقم (٧،٢). الموارد، والتحالفات والمعونة الخارجية.

## السلعة المكتسبة والاستجابة

تتعلق مجموعة التحليلات التالية التي سوف نعرضها بتأثيرات الانضمام إلى أنماط محددة من التحالفات، تلك التي توفر أياً من التغيير أو الحفاظ للحلفاء الجدد. فعلى حين أن بعض الحلفاء يحظون بكلا الأمرين، توضح بعض أعمالنا السابقة أن معظم الدول تحظى فقط بسلعة واحدة بينما تطرح الأخرى جانباً<sup>(٢٠)</sup>. وفي هذا القسم، نبحث في أثر العضوية الجديدة في التحالف والتي توجب على الدولة عمل مبادلات.

أولاً: لناخذ في الاعتبار الدول التي حظيت بخيار الحفاظ على الوضع القائم من خلال عضوية التحالف على حساب خيار التغيير (وهي تلك الدول في المربع الثاني II في الشكل رقم (٧.١)، فعند الانضمام إلى التحالف، تمتلك هذه الدول المتحالفة الجديدة ملفات سياسية خارجية أكثر تركيزاً على خيار الحفاظ على الوضع القائم، الأمر الذي يضعها شمال غرب نقطة توازنها الأصلية في الشكل وبعيدة مبدئياً عن نقطة التوازن الأكثر مرغوبة، في ضوء مواردها المتاحة. وتتنبأ نظرية السلعتين أنه سيكون لزاماً على هذه الدول أن تستجيب لموقفها الجديد بزيادة خيار تغيير الوضع القائم الذي تنشده من جانب واحد، حتى ولو جاء على حساب خيار الحفاظ على الوضع القائم. والواقع أن ردود أفعال الدول تتباين إزاء هذا الموقف. وبشكل محدد، تحركت هذه الدول إلى جنوب شرق نقطة التوازن الأصلية في الشكل رقم (٧.١)، الأمر الذي يعني أن ملف سياساتها الخارجية موجه بدرجة أكثر نحو خيار التغيير وبقدر أقل نحو خيار الحفاظ على الوضع القائم مقارنة بما مضى. وأنها لم تستطع تحقيق المزيج المرغوب فيه بين التغيير والحفاظ، في ضوء قدراتها النسبية؛ وتتنبأ النظرية أن هذه الدول سوف تحاول زيادة خيار الحفاظ على الوضع القائم.

ولاختبار ذلك، استخدمنا القيم القياسية للتغيير والحفاظ والتي اكتسبتها الدولة من تحالفاتها الجديدة وذلك لقياس الزاوية التي نشأت عن الحركة من ملف السياسة الخارجية القديم إلى ملف السياسة الخارجية الجديد. وبالنسبة للدول التي حظيت بخيار الحفاظ على الوضع القائم على حساب التغيير، يمكننا أن نحدد لأي مدى ابتعدت نقطة التوازن نحو الغرب عند دخولها التحالف الجديد. وللقيام بذلك، نقيس الدرجات من خلال الخط المستقيم المتجه نحو الشمال والذي تتحرك عليه الدولة، ونشير إلى هذا التغيير بـ "الدرجات". ومن ثم، فإن حركة قدرها ٩٠ درجة تمثل، على سبيل المثال، نقصاً لخيار التغيير دون أي مكسب نظير ذلك في خيار الحفاظ على الوضع القائم، وتعبّر عنه الحركة المباشرة نحو الغرب. وتمثل الدرجة صفر حركة مستقيمة إلى الشمال دون أي نقص في خيار التغيير ولكن هناك مكسباً في خيار الحفاظ على الوضع القائم. (والحالة المحددة التي تمّ فيها تخليق هذا المتغير موصوفة في الملحق) وتوقعنا أن الدول التي تحركت في الربع II قد تخلت عن الكثير من خيار التغيير لصالح تحقيق الحفاظ على الوضع القائم الذي استمدته من التحالف. وبمعنى آخر، أنه كلما تحركت الدولة في أقصى الغرب كلما زادت قيمة

الدرجات، وكما نعتقد، كلما زاد بالتالي احتمال المخراط الدولة في سلوك السعي نحو التغيير. وفيما يتعلق بالدول التي تزيد من خيار التغيير بينما تنقص من خيار الحفاظ على الوضع القائم، وهي تلك الدول التي تحركت في الربع الرابع IV، تقيس الدرجات لأي مدى ابتعدت الدولة عن جنوب الشكل بما يعبر عن تناقص في خيار الحفاظ دون زيادة في خيار التغيير. أما الحركة بمقدار ٤٥ درجة، بالنسبة لهذه الدول، فستعني نقصاً معيارياً في خيار الحفاظ مصحوباً بزيادة معيارية في خيار التغيير. وتمثل الحركة بمقدار ٩٠ درجة مكسباً في خيار التغيير دون أي خسارة في خيار الحفاظ على الوضع القائم. ومن ثم، فإن توقعات النظرية لهذه الدول أنه كلما زادت "الدرجات"، حيث تكون الحركة في اتجاه أقصى الشرق، كلما تناقص احتمال المخراط الدولة في السلوك الهادف لتحقيق الحفاظ على الوضع القائم.

لا تجربنا "الدرجات" عن ثمن الحفاظ و/ أو التغيير الذي تم التخلي عنه، ولكن تجربنا فقط عن الاتجاه الذي تتحرك فيه الدولة، ولذلك فإن قياساتنا لا تستطيع أن تتنبأ بثمان الحفاظ أو التغيير الذي سوف يتم اكتسابه على جانب واحد. نحن نستطيع فقط أن نجعل التوقعات ذات طابع احتمالي، ومتغيراتها التابعة منقسمة بالتالي إلى قسمين. إن المتغير التابع الخاص بدول الربع الثاني تم تخليقه من خلال تحديد ما إذا كانت الدولة، في العام التالي مباشرة لانضمامها إلى تحالف، قد زادت من سلوكها الرامي إلى التغيير أم لا. ولتحديد هذا، نقيس جانباً واحداً من سلوك السياسة الخارجية للدولة والذي نسميه "القوة العسكرية المختصة بالتغيير" *change military*.

وبالرغم من عدم الاقتصار عليها، تُستخدم المؤسسة العسكرية للدولة على نطاق واسع سعياً لتحقيق الحفاظ على الوضع القائم؛ بيد أن المؤسسات العسكرية الكبرى، خاصة تلك المصحوبة بقدرات بحرية، ربما يتم توجيهها للتأثير على السياسة على أكثر من مستوى إقليمي أو حتى على المستوى الدولي<sup>(٢١)</sup>. فالاستثمار في إنشاء وصيانة القدرات العسكرية التي يمكن أن تستخدم على مسافات بعيدة هي، بتعبير عام، كثيفة لرأس المال. ومن ثم، فكلما زادت كثافة القوة العسكرية للدولة لرأس المال، كلما كانت قدرة المؤسسة العسكرية الرامية للتغيير مصممة لتحقيق ذلك بدرجة أكبر. ويتمثل المؤشر المعقول للدلالة على هذا الأمر في الإنفاق العسكري للدولة بالنسبة لكل فرد من قواتها. وكلما ارتفع هذا المعدل كلما كانت القوة العسكرية كثيفة لرأس المال. ولقد قمنا بتعديل هذا المؤشر تعديلاً طفيفاً، على أي حال، وذلك لوجود ارتباط قوي جداً بين الزمن ونفقات الدفاع لكل فرد؛ فالتضخم والإنفاق الكبير على رأس المال يتسبب في زيادة هذا المعدل مع مرور الزمن. ولتجنب التأثيرات المصاحبة، آثرنا أن نقيم هذا المؤشر على أساس أسهم الدولة في منظومة متلازمات الحرب COW<sup>(\*)</sup>(٢٢). وقد تم تحديد تعريفنا الإجرائي للقوة العسكرية المختصة بالتغيير بوصفه نصيب نظام الدولة من الإنفاق العسكري السنوي مقسوماً على نصيب الفرد من الإنفاق العسكري. ويمثل المتغير التصوري، الذي يقيس ما إذا كانت هناك ثمة زيادة في "القوة العسكرية المختصة

بالتغيير" أم لا، المتغير التابع في نموذجنا، ويشير إلى تحول المؤسسة العسكرية لتصبح أكثر توجهاً نحو إرسال القوات إلى مسافات بعيدة، ومن ثم الزيادات في السعي نحو التغيير.

فنحن نتوقع أن تزيد الدول المتحالفة حديثاً والتي تتحرك في الربع الرابع IV من السلوك الهادف للحفاظ على الوضع القائم. وقد اخترنا الإنفاق العسكري العام كمؤشر على سلوك السعي للحفاظ. وكما ناقشنا في الفصل السابق، يمكن استخدام القوات العسكرية بالتأكيد في تغيير سلوك دول أخرى، ومن ثم، تزيد من سلوك التغيير لدولة ما. ونحن نفترض، على أي حال، أن الأغلبية العظمى من النفقات العسكرية يتم تكريسها لحماية ما تمتلكه الدولة بالفعل، ويشمل سيادة الدولة وبقائها المستمر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السعي نحو المزيد من التغيير يمكن أن يكون أكثر فعالية إذا تم تخصيص الموارد لأشياء أخرى غير القوة العسكرية. وقد تستمد الدولة الكثير من المكاسب من المعونة الخارجية أو من المساهمات المقدمة إلى صندوق النقد الدولي، على سبيل المثال، أكثر من الإنفاق المناظر على الدفاع<sup>(٢٣)</sup>. ومن ثم، تمثل الزيادات في الإنفاق على الدفاع زيادة في السلوك الرامي للحفاظ على الوضع القائم، ويمثل التناقص تخفيضاً لهذا السلوك. ولقد زدنا مشروع متلازمات الحرب COW بيانات الإنفاق على الدفاع. وبالنسبة للدول في الربع الرابع IV سوف يظهر السلوك الرامي للحفاظ إذا زادت الدولة من إنفاقها على الدفاع في السنة التالية لانضمامها إلى التحالف<sup>(٢٤)</sup>.

والوحدات التي تم تحليلها هنا هي "أمة - سنوات"، وبينما نهتم فقط بالأثر المباشر لعضوية جديدة، نقصر التحليل على السنة التالية للانضمام لتحالف جديد. والنتائج معروضة في الجدولين رقمي (٧.٢) و(٧.٣).

الجدول رقم (٧.٢). التحالفات الجديدة، والمبادلات، والسعي للتغيير.

الاحتمال	المعامل	
٠,٠٢*	٠,٠١٣ (٠,٠٠٦)	درجات
٠,٩٣	٠,٠٢٧ (٠,٣٢٦)	الجزء المحصور

المتغير التابع: الزيادة في الإنفاق على الدفاع/الفرد (١ = نعم، ٠ = لا)

ن = ٣١٨

لوغ - قوة الاحتمال: - ٤١٤,٧٧

نموذج مقيد: - ٤٢٠,٥٠

كا<sup>١</sup> = ٥,٧٣

المعنوية = ٠,١٤

\* اختبار معنوية أحادي الذيل

وكما يشير الجدول رقم (٧،٢)، وطبقاً لتنبؤات النموذج، وبينما تتزايد "الدرجات" يزيد الاحتمال بأن تنشغل الدولة بزيادة السياسة الساعية نحو التغيير: فالدول التي تخلت عن المزيد من التغيير لقاء خيار الحفاظ الذي حصلت عليه من تحالفها الجديد ستكون بذلك أكثر احتمالاً أن تزيد من سلوكها الرامي للتغيير. وبالتحديد، تشير النتائج إلى أن الدولة التي لها ملف تحالف جديد، حركها ١٠ درجات في الربع الثاني II، لديها احتمال قدره ٠،٥٣ بأن تزيد هذا النمط من السلوك الساعي للتغيير بعد الانضمام إلى التحالف، هذا على حين أن الدولة التي تحركت ٧٥ درجة في هذا الربع لديها احتمال قدره ٠،٧٢ بأن تنشأ مزيداً من التغيير من خلال التضخيم المطرد لقدرات قوتها العسكرية. وقد أسفرت النتائج عن تأييد توقعات النموذج.

يعرض الجدول رقم (٧،٣) نتائج الدول القليلة جداً (١٢ دولة) التي خسرت خيار الحفاظ على الوضع القائم ولكنها حظيت بخيار التغيير من خلال تحالفها الجديد. وكما يتأتى للمرء أن يرى، فإن المعامل الخاص "بالدرجات" ليس له دلالة إحصائية، ولكن عدد الحالات الموجودة في هذا الربع منخفضة جداً، بما يجعل الدلالة الإحصائية لأي قياس قيمة مشكوكاً فيها. ولنلاحظ، برغم ذلك، المعامل الخاص "بالدرجات" يمضي في نفس الاتجاه الذي تنبأ به النموذج. وإنه ليحتمل بدرجة أكبر أن تزيد الدول إنفاقها العسكري بينما تتزايد المقادير النسبية المتقدمة من خيار الحفاظ في تحالفاتها الجديدة.

الجدول رقم (٧،٣). تحالفات جديدة، ومبادلات، وسعي للحفاظ على وضع قائم.

الاحتمال	المعامل	
٠،١٦*	- ٠،٠٨٦ (٠،٠٨٤)	درجات
٠،٩٣	- ٠،١٧٤ (١،٩٢)	الجزء المحصور

المتغير التابع: الزيادة في الإنفاق على الدفاع/الفرد (١ = نعم، ٠ = لا)

ن = ١٢

لوغ - قوة الاحتمال = - ١٢،٨٨

نموذج مقيد: - ١٦،٣٠

كا = ٣،٤٢

المعنوية = ٠،٣٣

\* اختبار معنوية أحادي الذيل

تشير نتائج التحليلات إلى أن ما اقترحه نموذج السلعتين كان من شأنه أن يتحقق، فعندما تنضم الدول إلى التحالفات التي توفر لها سلعة واحدة على حساب الأخرى، تستجيب هذه الدول بزيادة الجهد الذي تكرسه لإعادة

اكتساب السلعة المفتقدة. وفيما سبق، أوضحنا تأثيرَ عضوية التحالف القائمة على سلوك الدولة، خاصةً أن تلك الدول الصغيرة كانت أكثرَ توجهاً نحو التغيير أكثر مما قد يُتوقعُ بطريقةٍ أخرى، وكانت الدولُ الكبيرةُ أقلَّ توجهاً نحو هذا السبيل. وسوف نتحركُ الآنَ للبحثِ في كيفية تأثيرِ عضوية التحالف على السياسات الأخرى، ومن ذلك كيفية تأثيرِ إحلالِ السياسةِ الخارجيةِ وعضويةِ التحالفِ على مكوناتِ ملفِّ السياسةِ الخارجيةِ للدولة.

### التحالفات والقابلية للإحلال

في هذا القسم سوف نقدم نتائج التحليلات الإحصائية التي تمَّ تصميمها لنرى كيف أثرَ التغييرُ في ملفِّ تحالفِ الدولة على سياساتها الخارجية الأخرى. وبالتحديد، سوف نختبرُ ما إذا كان منحني حدِّ إمكانيات الإنتاج (PPF) قد دُفع نحو الخارج بفعل دخول الدولة في تحالف جديد وأن القدرَ الذي تمددَ به هذا الحدُّ يؤثرُ على مدى تغييرِ سياساتٍ أخرى. وبعبارةٍ أخرى، تقولُ نظريةُ السلعتين إن لعضوية التحالف تأثيراً على زيادة الموارد المتاحة للدولة ولذلك فإن الدولَ المتحالفةَ تقومُ بالمزيد وتكونُ أكثرَ نشاطاً في سياساتها الخارجية مقارنةً بما كانت عليه قبل عضويتها في التحالف. وعلاوةً على ذلك، تخبرنا النظريةُ أنه كلما زادت مساهمةُ التحالفِ في مواردِ الدولة، فإننا نتوقعُ أن تصبح الدولة أكثرَ نشاطاً. وأنه كلما كان التحالفُ الحديثُ أكثرَ قوةً، كلما زاد توقعنا لسعي الدولة نحو تحقيقِ كلِّ من التغييرِ والحفاظ. وتتناقضُ هذه الفكرةُ الجوهرية، التي تقولُ إن التحالفاتِ تحرِّرُ الدولَ لتسعى إلى مصالحها بنشاطٍ ومباشرةً مع الافتراضِ الذي ارتكزَ عليه معظمُ العملِ السابق، وتحديدًا الافتراضِ بأن التحالفاتِ تقيدُ السلوك. إن رؤيةَ ما إذا كانت التحالفاتُ لها تأثيرٌ في تحريرِ أو تقييدِ السلوكِ هي طريقةٌ ممتازةٌ للفرقة بين تنبؤاتِ نظريةِ السلعتين والافتراضاتِ وثيقة الصلةِ بالمدركة الواقعية.

سوف ننظرُ إلى الكيفية التي تؤثرُ بها عضويةُ التحالفِ الجديدِ على سياساتِ ثلاث، ناقشنا اثنتين منهما في القسم السابق وهما "القوةُ العسكريةُ المختصةُ بالتغيير" و"الإنفاقُ العسكري العام". ولنُعيدَ تعريفَ الأولى بأنها رأسمالٌ عسكريٌّ مكثفٌ نسبياً يمكن استخدامه في إرسالِ القواتِ لمسافاتٍ بعيدة، ومن ثمَّ، فسوف يكونُ قادراً على تحقيقِ التغييراتِ المرغوبة في الوضعِ الدولي القائم، هذا على حين أن الإنفاقَ العسكري العام أكثرُ تأثيراً في تحقيقِ الحفاظِ على وضع قائم. وتمثلُ "المبادرةُ بإثارة صراع" السياسةَ الثالثةَ التي سوف نقومُ بدراستها. فبالأساس، تُثارُ الصراعاتُ بواسطةِ فاعلين ينشدون تغييرَ الوضع القائم. وبالتأكيد، تكونُ بعضُ الصراعاتِ موجهةً للحفاظِ على وضع قائم، أو أنها تكونُ ذات طبيعةٍ وقائية. بيد أننا نعتقدُ أنه في معظمِ الحالاتِ تكونُ المبادرةُ بإثارة صراعاتٍ نشاطاً يستهدفُ التغيير. وللدلالة على هذا المؤشر، استخدمنا إطارَ البيانات الخاصَّ بالنزاعات الدولية ذات الطابع العسكري MIDs للفترة من ١٨١٦ م حتى ١٩٩٢ م<sup>(٢٥)</sup>.

ولمباشرة ذلك، فلقد حللنا كلَّ السنواتِ لأعضاءِ النظامِ الدولي من ١٨١٦ م حتى ١٩٩٢ م، كما تمَّ تحديدها

من خلال مشروع متلازمات الحرب (Correlates of War (COW)؛ حيث وحدة التحليل هي "أمة - سنة". وفيما يتصل بالقوة العسكرية المختصة بالتغيير والإنفاق العسكري العام تمّ تقييدُ الحالات بالشواهد التي اكتسبت الدولة فيها القوة من خلال ملفّ تحالفها. فنحن نحللُ المواقفَ حيث إن الدولة انضمت إلى تحالفٍ أو اكتسبت دولةً حليفةً من داخلٍ تحالفٍ موجودٍ بالفعل. ومن ثمّ، يعدُّ تحليلنا للسلوكِ النزاعي مختلفاً على أي حال. فلأن إثارة النزاع حدثٌ نادر، فإننا لا نقصرُ تحليلَ هذا السلوكِ على السنين التي أضافت الدولة فيها حليفاً، ولكن نجعلها تشملُ كل الوحدات "أمة - سنة". ولكي نمسكُ بتأثيرَ الإضافة إلى ملفّ التحالف، فإننا ندخلُ متغيراً من أجل السنوات التي اكتسبت فيها الدولة حلفاء، إما من خلال الانضمام إلى حلفٍ جديدٍ وإما من خلال إضافة أعضاءٍ جددٍ لحلفٍ موجودٍ بالفعل. ولتحليل النزاعات ذات الطابع العسكري، فإن المتغيرات المستقلة (التي نناقشها حالياً) والتي تقيسُ أثر التحالفات الجديدة تأخذُ القيمةَ صفراً في السنوات التي لا يتمُّ فيها الانضمامُ إلى تحالفاتٍ جديدة. وعلى ذلك، يقيسُ التحليلُ آثارَ التغيرات في ملفات تحالف الدولة.

ولنلخص المتغيرات المستقلة المستخدمة في التحليل..

**الأول:** مؤدّى فرضنا الأولي أن القوة المكتسبة من خلال التحالف ينبغي أن تزيد نمطي السلوك، وأنه كلما زادت هذه القوة كلما زادت السياسات الجديدة المتبعة لتحقيقهما.

ولكي نرى ما إذا كان الأمر كذلك، فإن المتغير المستقل الأول الذي نستخدمه هو القوة التي يزود التحالف الجديدُ بها دولةً ما (وقد قمنا بتخفيض هذا القياس بواسطة معامل انتشار، أعطيناه وزناً استناداً إلى عدد الأعضاء الآخرين في التحالف، والتكنيك الدقيق الذي استخدمناه موصوفٌ بشكلٍ كاملٍ في الملحق).

**الثاني:** أن نظريتنا جعلتنا نعتقد أن مستوى قوة الدولة سوف يؤثرُ على مزيج السياسات التي ستتبعها، ومن ثم، سوف يلقي بظلاله أيضاً على التأثير المحدد للتغيرات في القوة (سواءً كان من خلال التحالفات أو النمو الداخلي) على تلك السياسات. ولذلك قمنا بإدخال متغيرٍ يقيسُ القوة الإجمالية الموجودة بالدولة، قبيل تشكيل التحالف، بوصفه متغيراً ضابطاً. هذا المتغيرُ عبارة عن مجموع قوة الدولة وقوة حلفائها، وقد تمّ تخفيضُ هذا المتغيرِ وإعطائه وزناً بطريقةٍ مناسبة.

**الثالث:** أننا نتوقع أن التغيرات في قدرات الدولة الخاصة سوف تؤثرُ على سياساتها الخارجية. فنظريتنا تقرر أنه بينما تزيد الدولُ (أو تنقصُ) في القوة، فإنه ينبغي أن تنشأ التغيرات في الوضع القائم أو الحفاظ عليه بدرجة أكبر (أو أقل) من ذي قبل. ولذلك فقد أدخلنا التغير في القوة الخاصة للدولة كأحد المتغيرات المستقلة.

أخيراً: فإننا نتوقع أن تأثير التغيرات في القوة سيكون متوقفاً على مستوى القوة. لذلك أدخلنا متغيراً يشمل التفاعل بين هذين الاثنين. وتقرحُ النظريةُ أنه، في حالة ثبات التفضيلات، سيكون من شأن الزيادة في القوة أن

تفضي إلي تأثير أكبر نسبياً على السياسات الرامية للتغيير الخاصة بالدول القوية، وتأثير أكبر نسبياً على السياسات الرامية للحفاظ الخاصة بالدول الضعيفة. إن المتغير يشمل التفاعل بين المستوى الإجمالي لقوة الدولة قبل تغيير التحالف، والتغير الإجمالي في قوة تلك الدولة الناجم عن كل من التحالفات الجديدة والنمو الداخلي؛ ولقد تم تخليق هذا المتغير بأخذ مجموع التغير في القوة وقوة التحالف الجديد وضرب هذا في قيمة القوة الإجمالية الموجودة في الدولة.

وقد تم عرض نتائج التحليلات الإحصائية للسياسات الثلاث بالتفصيل في الملحق. ويوضح الجدول رقم (٧.٤) التأثيرات التي تم التنبؤ بها والتي بينتها نتائج تحليلات الانضمام إلى تحالفات على السياسات الثلاث التي قمنا بتحليلها. فلقد عرضنا الآثار المتوقعة للانضمام إلى تحالفات بالنسبة لأربعة أنماط من الدول - ضعيفة، ومتوسطة، وقوية، وقوية جداً- وبالنسبة لأربعة أنماط من الحلفاء - بدون تحالف، تحالف متوسط القوة، تحالف قوي، وتحالف قوي جداً<sup>(٢٦)</sup>.

ولكي نحصل على التنبؤات ثبتنا التغير في قوة الدولة عند الصفر. ويعرض العمود الثاني من الجدول رقم (٧.٤) الاحتمال المتوقع ومؤداه أن الدولة ستبادر بإثارة النزاع تحت وطأة الشروط (الظروف) المتنوعة، ويشتمل العمود الثالث على الزيادة في النسبة المتوقعة في القوة العسكرية المختصة بالتغيير، ويشير العمود النهائي إلى النسبة المتوقعة للزيادة في الإنفاق على الدفاع<sup>(٢٧)</sup>.

والاحتمال بأن دولة ما سوف تشرع في إثارة النزاع يتزايد في ظل الانضمام إلى تحالف، على نحو ما اعتقدنا. وبالتوافق مع النموذج، ظهر أن الإضافات إلى ملف تحالف الدولة سوف يتيح لها مواصلة السعي لتغيير الوضع القائم. فالتحالف يجر الدولة، أكثر من كونه مقيداً لها، ويسمح لها أن تسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية عن طريق البدء في إثارة الصراع. وبينما أسفر التحليل عن تدعيم هذا التطبيق للنموذج، إلا أنه ربما يبدو متعارضاً مع معتقدات كثير من القراء، لذا فقد قدمنا مثلاً للتنبؤات التحليل. ففي أغسطس ١٩٣٨م، وقعت ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي على ميثاق عدم اعتداء مع بعضهم ببعض. وطبقاً للتحليلات الإحصائية، كان لهذا التحالف تأثير في زيادة احتمال أن ألمانيا سوف تستهل النزاع وذلك عند مستوى مرتفع بالفعل يتراوح بين ٠.٥٠٥ إلى ٠.٨٤١؛ وأن التحالف قد زاد من احتمال أن مبادرة الاتحاد السوفيتي بإثارة النزاع من ٠.٤٣٣ إلى ٠.٥٠٥. وبعبارة أخرى، في عام ١٩٣٩م، وبعد التوقيع على ميثاق فون ريبنتروب - مولتوف (Von Rippentrop - Molotov Pact) كانت هناك فرصة نسبتها أقل من ٨٪ تكمن في أن تحاول ألمانيا أو الاتحاد السوفيتي في المبادرة بإثارة نزاع.

وتوافق النتيجة التي مؤداه أن التحالفات تزيد من احتمال إثارة الصراع مع بعض الأعمال التجريبية السابقة التي بحثت هذه العلاقة<sup>(٢٨)</sup>.

الجدول رقم (٧،٤). الآثار المتوقعة للإضافات إلى ملف تحالف الدولة.

حالة التحالف	الاحتمال المتوقع بإثارة النزاع	النسبة المئوية المتوقعة للزيادة في القوة العسكرية المختصة بالتغيير	الزيادة السنوية المتوقعة في الإنفاق العسكري
دولة ضعيفة			
غير متحالفة	٠,١١٢	- -	- -
منضمة إلى تحالف متوسط القوة	٠,١٧١	٪٢,٠	٪١٣,٤
منضمة إلى تحالف قوي	٠,١٥٩	٪٧,١	٪١٤,٠
منضمة إلى تحالف قوي جداً	٠,١٤٨	٪١٢,٢	٪١٤,٦
دولة متوسطة			
غير متحالفة	٠,١٢٦	- -	- -
منضمة إلى تحالف متوسط القوة	٠,١٩١	٪١,٧	٪١٢,٩
منضمة إلى تحالف قوي	٠,١٧٨	٪٦,٤	٪١٣,٥
منضمة إلى تحالف قوي جداً	٠,١٦٧	٪١١,١	٪١٤,١
دولة قوية			
غير متحالفة	٠,١٩١	- -	- -
منضمة إلى تحالف متوسط القوة	٠,٢٨٠	٪١,١	٪١١,٢
منضمة إلى تحالف قوي	٠,٢٦٨	٪٤,٠	٪١١,٦
منضمة إلى تحالف قوي جداً	٠,٢٥٨	٪٦,٩	٪١١,٩
دولة قوية جداً			
غير متحالفة	٠,٢٧٨	- -	- -
منضمة إلى تحالف متوسط القوة	٠,٣٩١	٪٠,٤	٪٩,٤
منضمة إلى تحالف قوي	٠,٣٨٣	٪١,٥	٪٩,٥
منضمة إلى تحالف قوي جداً	٠,٣٧٤	٪٢,٦	٪٩,٦

إنه لمن المهم أن نركز على أن بعض الأعمال التجريبية وجدت أن الدول التي تتحالف مع بعضها بعضاً من المحتمل بدرجة قليلة أن يكون بينها مستويات منخفضة من النزاع فيما بينها<sup>(٢٩)</sup>. هذا بالرغم من إن العلاقة بين وجود التحالف المتبادل والحرب هي علاقة أكثر تعقيداً<sup>(٣٠)</sup>. وارتباطاً مع نتائجنا، يبدو أن الانضمام إلى تحالف سوف يزيد احتمال مبادرة الدولة بإثارة النزاع ضد دول غير متحالفة معها.

ونلاحظ بالعودة إلى الجدول، وعلى نحو يثير دهشتنا، أن الانضمام إلى تحالفات أقوى لا يؤدي إلى معدلات مرتفعة من المبادرة بإثارة النزاع. وإن تأثير قوة التحالف الجديد ليس قوياً جداً ( فالانضمام إلى "تحالف قوي جداً" سوف يؤدي إلى احتمال المبادرة بإثارة صراع قدره حوالي ٠,١٧ فقط، وهو احتمال أقل مقارنة بالانضمام إلى

"تحالف متوسط القوة"، ولكن هذا يأتي على عكس ما توقعنا رؤيته. ولقد رأينا أن تأثير الانضمام إلى تحالف جديد هو في حد ذاته أكبر من قوة ذلك التحالف. وهذا لا يبطلُ نظريتنا على أي نحو، ولكنه يقترح على الأقل فيما يتعلق بالمبادرة بإثارة الصراع، أنه من غير المتوقع أن تسحب الدول مباشرةً من إمكانيات حلفائها.

وبالعودة إلى زيادة "القوة العسكرية المختصة بالتغيير" يعرض الجدول رقم (٧.٤) نموذجاً مشابهاً. فمن الممكن أن يكون لإسهامات التحالف في قدرات الدولة تأثيراتٌ مثيرة: فبالنسبة لكل أنماط الدول، كلما كان التحالف الجديد أكثر قوةً، كلما صارت المؤسسة العسكرية للدولة أكثر كثافةً لرأس المال وأكثر توجهاً نحو التغيير. علاوةً على ذلك، تميل الدول الأصغر إلى تحريك مؤسساتها العسكرية في اتجاهات هادفة إلى التغيير لمدى أبعد مما تفعل دول أكبر. ومع ذلك فإن كل أنماط الدول تستجيب للتحالف الجديد من خلال تبني سياسات تخصيص رامية للتغيير بدرجة أكبر، الأمر الذي يتوافق مع النموذج.

تبنى الدول بأنماطها المختلفة أيضاً سياساتٍ تشد الحفاظ على وضع قائم بدرجة أكبر. وذلك على نحو ما تمت الإشارة إليه من خلال الزيادة الكبيرة نسبياً في الإنفاق العسكري العام الموضحة في العمود الأخير. وكما لاحظنا في الفصل السابق، وبشكل متكرر، فإن تشكيل التحالف والزيادات في القدرة العسكرية للدولة تؤخذ كبدايةٍ تحل محل بعضها بعضاً - حيث إن الدولة ستكون أكثر أمناً إذا اتخذت سياسةً ما، أو إذا ما تبنت السياسة الأخرى؛ ولكنها لن تتبنى الاثنين معاً. ولقد وجدنا، كما توقعنا، أن الانضمام إلى تحالف سوف يؤدي بصفة عامة إلى مستويات أعلى، وليس أقل، من الجهد العسكري. ولنلاحظ أن الأثر الأكبر على الإنفاق العسكري يتجلى في دول أصغر. ويعد هذا أمراً مثيراً للدهشة. ومن الواضح أن التحالف له تأثير أكبر على أنماط إنفاق الدول الصغيرة مقارنةً بالدول القوية، بينما يتأثر السلوك الأكثر وضوحاً للمبادرة بإثارة صراع بدرجة أكبر في الدول الكبيرة.

تزيد التحالفات، كما توقعنا، كلاً من السلوكيات الرامية للتغيير والتي تشد الحفاظ على الوضع القائم. ويشير الدليل الإحصائي إلى أن الانضمام إلى تحالف يزيد بدرجة ملموسة احتمال أن الدولة سوف تبادر بإثارة النزاع - الأمر الذي يعني أنها سوف تحاول تغيير الوضع القائم من خلال استخدام القوة العسكرية. وعلاوةً على ذلك، فإن عضوية التحالف الحديث تزيد مدى تكيف القوات العسكرية للدولة تجاه تحقيق التغيير: فتصير أكثر كثافةً لرأس المال بدرجة ملموسة، وكلما كان التحالف الجديد أكثر قوةً، كلما كان هذا التوجه أكثر وضوحاً، وخصوصاً بالنسبة للدول الصغيرة. فبالنسبة للدول الأصغر، يوفر التحالف لها الحماية (بالحفاظ على الوضع القائم في نظريتنا) ويسمح لها بالسعي لتحقيق التغيير على نحو أكثر نشاطاً. أخيراً فإن التحالف الجديد يكون مصحوباً بنفقة عسكرية عامة أعلى، الأمر الذي يتوافق مع آرائنا ولكنه يتعارض مع المعالجات الشائعة لقابلية السياسة الخارجية للإحلال.

إن تأثير هذه النتائج، إجمالاً، هو تقديم الدعم لنظرية السلعتين. وبمعنى أكثر دقةً، فإن مضامين النظرية عن

قابلية السياسة الخارجية للإحلال، وخاصةً فيما يتعلق بآثارها على السعي لتحقيق التغيير أو الحفاظ على وضع قائم، والمتعلقة بتغيير ملف التحالف، قد تمّ الكشف عنها على نطاق واسع. وقد استجابت الدول التي حظيت بخيار الحفاظ على الوضع القائم من جراء تحالفاتها الجديدة بزيادة في السلوك الرامي إلى التغيير، بينما خصصت الدول التي حظيت بخيار التغيير موارد أكثر للسياسات التي تنشُد الحفاظ كما توقعنا.

وتنطوي الاستجابات المتميزة لعضوية التحالف على مضامين مثيرة. وفيما يتعلق بأولها، فيبدو أنه فسر "استغلال الضعفاء للأقوياء" فيما يعدُّ سمةً مميزةً لتحليلات الفوائد الجماعية للتحالفات<sup>(٣١)</sup>. ويشير منظورُ الفوائد الجماعية أن أعضاء التحالف الأقوياء يزودون الأعضاء الأضعف بفائدةٍ جماعيةٍ وهي الأمن. ولأنه ليس بمقدور أي عضوٍ من أعضاء التحالف أن يحتسب الأمنَ حائلاً بينه وبين أي عضوٍ في التحالف، فسيكون بإمكان الدول الأضعف أن تطلق العنان، وأن تقوم فقط بمساهماتٍ محدودةٍ للاستعداد العسكري للتحالف. ويبدو تفسيرنا للمستويات المختلفة المرصودة للإنفاق العسكري في كلٍ من الدول القوية والدول الأضعف مختلفاً. فتبعاً لنظرية السلعتين، يحظى الحلفاء الأقوياء بالقدرة على إحداث التغيير في التحالفات غير المتكافئة، ويستجيبون لهذا الأمر بزيادة المخصصات للسياسات التي توفر لهم خيارَ الحفاظ على الوضع القائم، وذلك من قبيل زيادة قدراتهم العسكرية؛ أما الدول الأضعف فتحظى بخيارِ الحفاظ على الوضع القائم من جراء عضوية التحالف وتخصُّص موارد أكبر للسياسات التي توفر خيارَ التغيير، مثل المعونة الخارجية. ويقوم تفسيرُ نظرية السلعتين على افتراضٍ بسيطٍ مؤداه أن الدولة قد يكون لها أكثر من هدفٍ في سلوك السياسة الخارجية الخاص بها، كما أن انشغالَ دولٍ في بعض سلوكياتٍ محددة - مثل الانضمام إلى تحالف - قد يكون بفعل أكثر من دافعٍ لديها. وهذا الافتراضُ البسيط، كما نعتقد، هو افتراضٌ قوي ويمضي بنا لآفاقٍ بعيدة.

نتنقل فوراً لتطبيق مضامين نظرية السلعتين على حالةٍ تاريخيةٍ محددة وهي أزمة قناة السويس سنة ١٩٥٦م. وهذه حالةٌ جيدة للدراسة على وجه الخصوص، حيث توجد تفسيراتٌ متباينةٌ حول الدور الذي لعبته التحالفات فيها، وتلك التفسيرات تسلط الضوء على الفرق بين نظرية السلعتين والفهم الأكثر تقليديةً للتحالفات. وعلى وجه الدقة، تُستخدمُ الأزمة غالباً لتوضيح كيف يمكن للتحالفات أن تقيد سلوك أعضائها<sup>(٣٢)</sup>. وفي المقابل، ترى نظريتنا أن التحالفات توفر لأعضائها القدرة على السعي لتحقيق أهدافهم بكفاءةٍ أكثر: وأن التحالفات تحرر قدرات الأعضاء. وسيتمُّ عرضُ هاتين الرؤيتين بشأن التحالفات والمقارنة بينهما في أزمة السويس.

### أزمة قناة السويس

هناك أسبابٌ كثيرةٌ لدراسة أزمة قناة السويس ١٩٥٦م، كما أن هناك مجالاً متسعاً من الدروس يمكن أن نتعلمها من جراء ذلك. ولقد اشتملت هذه الكارثة على كثيرٍ من القضايا الدولية مثل ملاءمة القوة العسكرية

لمواجهة الصعوبات السياسية، وتصاعد الصراع العربي الإسرائيلي، ودور القوى العظمى في الصراع الإقليمي، ومحاولة الدول الغربية الاحتفاظ بالماضي الاستعماري، والحاجة المفهومة للدول الغربية ذاتها لحماية طرقها للحصول على البترول، ودور القانون الدولي والأمم المتحدة، والمشروعية القانونية والاعتراف اللذين تم إسباغهما على تأميم الملكية، وصعوبة إدارة العلاقات داخل التحالف بنجاح، ودور السياسة الداخلية في التأثير على السياسة الخارجية. لن نكون قادرين في هذا الفصل على استكشاف كل جوانب هذه الأزمة<sup>(٣٣)</sup>. وعوضاً عن ذلك، أملت علينا نظريتنا موضوع اهتمامنا. فسوف ندرس تأثير التحالفات الدولية على سلوك الدول، خاصة بريطانيا، المتورطة في الأزمة. والقضية الرئيسة التي نريد طرحها هي ما إذا كان تحالف بريطانيا مع الولايات المتحدة من خلال الناتو قد خدمها بأن وفر لها الدعم الضروري للشروع في عمل لم تكن قادرة عليه في غياب التحالف (على نحو ما تقترح نظريتنا) أو ما إذا كان التحالف قد وفر الآلية التي أتاحت للولايات المتحدة بأن تقيّد بريطانيا (وفرنسا وإسرائيل).

ويعدُّ الاستنتاج الذي مؤداه أن التحالف مع الولايات المتحدة قيد بريطانيا وشريكها استنتاجاً شائعاً ولا يدعو للخلاف. فلأسباب عديدة، لم تكن الولايات المتحدة سعيدةً بالغزو المشترك لمصر من قبل بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، وتصرفت بحزم لتحقيق انسحاب القوات العسكرية للدول الثلاث. وقد أتاح التحالف، أو شبكة العلاقات، التي تأسست بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين، للولايات المتحدة أن تضغط على بريطانيا وفرنسا. ولكن صورة القوة العظمى التي تستخدم التحالف لتكبح جماح شركائها المتمردين هي ترجمة غير كاملة لتأثيرات الناتو في هذه الحالة. فبينما نعرض الجوانب الكبرى للأزمة، فإننا نريد أن نركز على قرار بريطانيا وقدرتها على الشروع في التدخل. وبشكل محدد، وطبقاً لنظرية السلعتين، فإننا سنوضح أن التحالف مع الولايات المتحدة قد زود بريطانيا بالوسائل لتسعى لتحقيق مصالحها الخاصة في طريقتين:

أولاً: لقد وفر التحالف مع الولايات المتحدة موارد إضافية لبريطانيا وفرنسا. وتحديدًا، فإن الوجود والالتزام الأمريكيين بالدفاع عن أوروبا الغربية المنضمة للناتو قد سمح للمملكة المتحدة وفرنسا بتحريك مواردهما العسكرية والتي ربما كانت مطلوبة في مكان آخر. ويتصل بذلك أنه قد تم تزويد قوات الغزو البريطاني الفرنسي، وبدون الوسائل المعتادة، بأجزاء غير صغيرة من المعدات التي أمدتها الولايات المتحدة بها، وقد كان من الصعوبة بمكان، إن لم يكن من المستحيل، استبدالها.

ثانياً: سمح الناتو للبريطانيين بالسعي لتحقيق سياساتهم المصممة لتغيير الوضع القائم لمدى أبعد مما سبق عبر تشكيلين من أشكال الحماية.

الأول: فقد تكفل التحالف الذي قاده الأمريكيون بحماية جانب حيوي من الوضع الدولي القائم، تأمين أوروبا الغربية إزاء هيمنة الاتحاد السوفيتي، الأمر الذي حرر المملكة المتحدة وفرنسا لتسعى لتحقيق تغييرات في

جوانب أخرى من هذا الوضع القائم.

الثاني: أنه بالإضافة إلى ذلك، وفي أثناء الأزمة نفسها، اعتمدت بريطانيا وفرنسا على الأمم المتحدة لردع تدخل الاتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط، وبدون تلك الحماية ما كان بمقدور أحد أن يفكر في هذا الغزو. وسوف نبدأ بعرض الخطوط العريضة للأزمة وخلفيتها، ومن ثم نتقل لمناقشة الخيارات كما رآها البريطانيون.

### خلفية الأزمة

لقد احتدمت أزمة قناة السويس، من وجهة نظر الغرب، عندما قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ م. وكان لهذا الحدث أثران فعليان. فمصرُ سوف تكونُ مسؤولةً عن توفير الربانبة الذين سيبحرون بالسفن عبر القناة، كما أن أرباح القناة لم تعد تتجه مباشرةً إلى شركة قناة السويس. (وقد كانت المصالح البريطانية تناهز ثلاثة أثمان رأس مال الشركة<sup>(٣٤)</sup>). ولفهم لماذا تسبب قرارُ عبد الناصر في غزو دولته خلال ثلاثة أشهرٍ من قبل القوات الإسرائيلية والفرنسية والبريطانية، لا بد أن نتفهم السياق كاملاً.

لقد اكتملت قناة السويس في عام ١٨٦٩ م بواسطة اتحاد مالي consortium مملوك لفرنسا. وكانت مصلحة بريطانيا في قناة السويس آخذةً في التطور ببطء (الأمر الذي يعزى إلى حد كبير إلى النزعة المعادية للاستعمار للورد بالمستون Palmerston، لكن ما أن اكتملت حتى اعترفت بريطانيا بحصتها فيها "متمثلةً في ٧٠٪ من السفن التي استخدمت القناة في السبعين عاماً التالية رافعةً اسم اتحاد جاك Union Jack"<sup>(٣٥)</sup>). وفي عام ١٨٧٥ م، أدار رئيس الوزراء بنيامين ديزرائيلي Disraeli عملية شراء ٤٤٪ من أسهم الشركة البحرية لقناة السويس، وفي العام التالي، منحت مصر إشرافاً ثنائياً لفرنسا وبريطانيا. وبعد رد الفعل الوطني القوي والعنيف أحياناً داخل مصر، قامت بريطانيا بغزو مصر واحتلتها منذ عام ١٨٨٢ م، ولتفرض حمايتها على القناة وتمارس سيطرتها عليها. تلك السيطرة التي دامت لنحو ٧٢ عاماً أخرى تالية. وكانت اتفاقية القسطنطينية في عام ١٨٨٨ م قد أكدت على أنه "ينبغي أن تظل القناة مفتوحةً دوماً في وقت الحرب كوقت السلم، لكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز على أساس العلم"<sup>(٣٦)</sup>. وفي عام ١٩٠٤ م، اتفقت بريطانيا وفرنسا على ألا تعارض الأولى مصالح فرنسا في المغرب، مقابل إطلاق فرنسا يد المملكة المتحدة في مصر<sup>(٣٧)</sup>.

لقد كان الاحتلال البريطاني منذ ١٨٨٢ م حتى ١٩١٤ م قد تم، من الناحية النظرية على الأقل، برضا تركي. وباندلاع الحرب العالمية الأولى في ١٩١٤ م أعلنت بريطانيا الحماية على مصر، ومنحتها الاستقلال لاحقاً في عام ١٩٢٢ م. وفي المعاهدة التي وقعت في ١٩٣٦ م، وافقت مصرُ على السماح لعشرة آلاف جندي بريطاني أن يقيموا

"في المنطقة المجاورة للقناة.... مع الأشخاص الملحقين المختصين بالواجبات الإدارية والفنية"<sup>(٣٨)</sup>. وأخيراً، وافقت بريطانيا في أكتوبر ١٩٥٤م على سحب قواتها من منطقة القناة مع حقها في العودة لدخولها ثانية في حالة حدوث هجوم على الدول العربية أو تركيا"<sup>(٣٩)</sup> من قبل دولة "عدا إسرائيل"<sup>(٤٠)</sup>. وبناءً على ذلك، وبحلول يونيو ١٩٥٦م كان ألف ومائتا مواطن بريطاني فقط باقين لإدارة القناة، والتي كانت لا تزال تديرها الشركة البحرية لقناة السويس حتى ١٩٦٨م على الأقل، عندها يكون امتياز قناة السويس قد انتهى.

لقد اتسم الموقف السياسي بين مصر والغرب في خمسينيات القرن العشرين بالتعقيد نتيجة التفاعل بين القومية المتنامية في مصر ومحاولات عبد الناصر لدعم سلطته داخلياً، ودعم دور مصر في العالم العربي<sup>(٤١)</sup>. وتحقيقاً لأهدافنا، نريد فقط عمل علاقة سببية بين الظروف والأحداث الدولية.

نستطيع أن نتبع عداً الغرب لمصر بصفة عامة، ولجمال عبد الناصر بصفة خاصة، من خلال أربع قضايا رئيسية، بالرغم من وجود فكرة رئيسية لها الأولوية بخصوص التأكيد على الاستقلال السياسي لكل منها.

**الأولى:** وتعلق بارتباط عبد الناصر بحملته العدائية للغرب، وخاصة البريطانيين، لبعض الوقت ليدعم موقفه السياسي الداخلي، وليؤكد على زعامته داخل العالم العربي<sup>(٤٢)</sup>. وكان هذا أيضاً جزءاً حيوياً في مشاركة عبد الناصر في حركة عدم الانحياز، والتي ظهرت واضحة في مايو ١٩٥٦م عن طريق الاعتراف المصري الدبلوماسي بجمهورية الصين الشعبية (حيث كان عبد الناصر "أول رئيس دولة يعترف بالصين"<sup>(٤٣)</sup>).

**الثانية:** أن بريطانيا بذلت جهداً مع مطلع الخمسينيات لمقاومة ما اعتبرته وجوداً سوفيتياً متنامياً في الشرق الأوسط عن طريق تأييدها تشكيل حلف بغداد، وهو عبارة عن ترتيب للأمن الجماعي، مثل الناتو، تحت قيادة الإنجليز. وقد أيدت تركيا والعراق الفكرة ولكن مصر عارضتها. ولتواجهة قوة الاندفاع نحو الحلف، أبرمت مصر اتفاقيات دفاعية ثنائية مع كل من سوريا، والمملكة العربية السعودية، واليمن<sup>(٤٤)</sup>. وبدون الدعم المصري، ... مالت دول عديدة أصغر، تضم حتى الأردن، إلى التردد"<sup>(٤٥)</sup>. وبينما تم تشكيل حلف بغداد، مع دخول كل من بريطانيا والولايات المتحدة فيه، إلا أنه لم يكن بمقدوره أن يحقق دوره المحتمل في حفظ التوازن في المنطقة، كما كان يأمل الإنجليز. ولقد أرجعت المملكة المتحدة هذا الفشل الدبلوماسي مباشرة إلى عبد الناصر.

**الثالثة:** أن مصر توصلت في سبتمبر ١٩٥٥م، بعد مفاوضات طويلة وغير مثمرة مع الولايات المتحدة، إلى اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي، والتي زودت مصر بحوالي مائتي مليون دولار تقريباً قيمة أسلحة من تشيكوسلوفاكيا في مقابل شحنات قطن مصري<sup>(٤٦)</sup>. ولقد انزعجت الولايات المتحدة الأمريكية، خاصةً وبصدق، من هذه الاتفاقية، والتي سببت تدخلاً كبيراً للاتحاد السوفيتي في الشؤون الشرق أوسطية: وقد اعتبره جون فوستر دالاس Dulles "التطور الأكثر خطورة منذ حرب كوريا، إن لم يكن منذ الحرب العالمية الثانية"<sup>(٤٧)</sup>. وبعد هذا الحدث، رأى

الغربُ عبد الناصر باعتباره مؤيداً للاتحاد السوفيتي أكثر من كونه غير منحازٍ، وأنه مشكوكٌ في نواياه. **الرابعة:** بالطبع، تتعلق باستمرارِ دعمِ مصرٍ للعمليات التي يشنها الفدائيون ضد إسرائيل في قطاع غزة وفي سيناء<sup>(٤٨)</sup>.

وبينما يجب على كل فردٍ أن يتسمَّ بالحرصِ وألا يبالغ في مشاعره المؤيدة لإسرائيل خاصةً بين البريطانيين (على الرغم من أن فرنسا كانت نشطةً على مدى سنواتٍ خلت في تزويد إسرائيل بالأسلحة المتطورة خاصةً الطائرات)، إلا أن الدول الغربية كانت مهتمةً بشأن عدم الاستقرار السياسي والعسكري اللذين كانت تتسببُ فيهما هجماتُ الفدائيين، والتي كانت تخلق "بين الإسرائيليين شعوراً بالحصار والحرب الوشيكة"<sup>(٤٩)</sup>.

لقد تركزت الأحداث التي أدت إلى أزمة قناة السويس حول تمويل السدِّ العاليي بأسوان. لقد اعتبر السدُّ وسيلةً لحجز مياه النيل، ولتوفير إمدادٍ أكثر ثباتاً من الماء والطاقة الكهربائية بالمثل، بينما يؤدي للتخلص من الفيضانات الدورية للنهر. وكان حجمُ المشروع ضخماً جداً، حيث كانت تكلفته حوالي ١.٣ بليون دولار (وهو ما يعادل ٨.٤ مليار دولار بأسعار ٢٠٠١م)، وكان يتطلب ما يقدرُ بحوالي ١٢ إلى ١٥ سنة لكي يكتمل. وربما كان عرضُ كلٍ من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في ديسمبر ١٩٥٥م أن تقوما بتمويل المشروع بالاتفاق مع البنك الدولي للإنشاء والتنمية (البنك الدولي) راجعاً إلى اتفاقية التسليح بين عبد الناصر والاتحاد السوفيتي من جانب، وربما كان العرضُ بمثابة محاولة لتهدئة خطبه المعادية للغرب، وربما لفرصِ نفوذٍ اقتصادي عليه، أو أنها كانت ببساطة على أسس إنسانية. ولكن كان هناك رفضٌ سريعٌ للعرض على أي حال. وقد كانت المساعدة المقدمة إلى مصرٍ مثيرةً للجدل داخل الولايات المتحدة، حيث احتجَّ البعضُ بأن الدرس المستفاد منها أن القادة الأجانب المنتقدين لسياسة الولايات المتحدة يُعاملون بشكلٍ أفضل من أصدقائهم. وقد عارض اللوبي الصهيوني المشروع كذلك، شأن بعض المحللين الماليين الذين شعروا أن مصر لن تكون قادرةً على تمويل نصيبها في المشروع، وذلك رداً على صفقة السلاح القريبة مع الاتحاد السوفيتي. هذا بالإضافة إلى أن هذا العرض لم يعقبه صدور نغمة خطابٍ أكثر اعتدالاً من القاهرة، ولم يبد ثمة أملٌ في اتفاقيةٍ محتملةٍ مع إسرائيل<sup>(٥٠)</sup>. وبالطبع، كانت المساعدة الخارجية غير شائعة في الكونجرس.

وقد استمرت المفاوضات بشأن الشروط المالية لعدة أشهر، بيد أن عبد الناصر بالتحديد كان غير سعيدٍ بفعل الترتيبات المقترحة<sup>(٥١)</sup>. وأخيراً في ١٩ يوليو ١٩٥٦م، التقى سفيرُ مصر في الولايات المتحدة مع وزير الخارجية دالاس للموافقة على الترتيبات الأمريكية، وبشكلٍ مبالغٍ "انتهز دالاس الفرصة ليبلغني العرض". ومن ثم، سحبت بريطانيا والبنك الدولي عرضيهما في اليوم التالي.

وجاء ردُّ عبد الناصر سريعاً. ففي يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦م أعلن تأميم شركة قناة السويس قائلاً إن أرباحها سوف تُخصصُ لبناء السدِّ العاليي بأسوان.

## رد الفعل البريطاني والفرنسي

أدى التأميمُ بالبريطانيين أن يفكروا بسرعة في ردودهم الممكنة. فقد أجرى رئيسُ الوزراء البريطاني أنتوني إيدن، في المساء الذي شهد إعلانَ التأميم، اجتماعاتٍ مع "العديد من أعضاء مجلس وزرائه، وثلاثة من أربعة رؤساءٍ لهيئة الأركان، ... والسفير الفرنسي، ...، والقائم بالأعمال في السفارة الأمريكية أندرو فوستر Andrew Foster، الذي كان رئيسه ويثروب ألدريتش Withrop Aldrich في إجازة"<sup>(٥٢)</sup>. وتركزت المناقشةُ حول تغيير السلوكِ المصري، بالقوة إذا استلزم الأمر، وطلبَ من رؤساء الأركان إعدادَ تقييمٍ للخيارات العسكرية المتاحة. "وقد أرسل فوستر تقريراً حول المناقشة إلى واشنطن، ومن ثم فقد كانت الولايات المتحدة على علمٍ بنية بريطانيا في اللجوء المباشر لاستخدام القوة). وقرر رؤساء الأركان في اليوم التالي أن "أي هجوم على مصر سوف يحتاج إلى أسايح للتجهيز له"<sup>(٥٣)</sup> وقرر إيدن أن يستخدمَ عاملَ الوقتِ لخلقِ جبهةٍ موحدةٍ مع الأمريكيين.

ولقد انزعج الفرنسيون أيضاً من تصرف عبد الناصر وأيدوا القيامَ بعملٍ عسكري لإجباره على إلغاء قرار التأميم لثلاثة أسباب:

أولاً: أن المصالح المالية الفرنسية في القناة كانت كبيرة مثل مصالح البريطانيين، كما أن أغلبية مالكي الأسهم في القناة كانوا فرنسيين.

ثانياً: اعتمدت فرنسا على القناة في نقل حوالي ثلثي حاجاتها من البترول الخام، أي حوالي نفس النسبة الخاصة ببريطانيا.

ثالثاً: "اعتقدت فرنسا أن مشكلاتها في الجزائر لن تُحلَّ طالما استمر عبد الناصر في مساعدة المتمردين الجزائريين"<sup>(٥٤)</sup>. وهكذا، فقد أيدت فرنسا ليس إبطال قرار التأميم فحسب، وإنما التخلص من عبد الناصر بالقوة إذا استوجب الأمر ذلك<sup>(٥٥)</sup>.

ليس بوسعنا أن نشرح التفاصيل الدقيقة للأحداث التي جرت بين تأميم القناة وبداية الهجوم الإسرائيلي والغزو البريطاني - الفرنسي على القناة، والذي أعقبه في أكتوبر ١٩٥٦ م. وبدلاً من ذلك، فإننا نريد التركيز على القرار البريطاني المتمثل في مقاومة التأميم بالقوة، ذلك القرار الذي تمت إدانته عالمياً ومحلياً مسبباً خاتمة مخزية لسجل أنتوني إيدن السياسي. وقد أثبتنا أن القناة كانت مهمة للبريطانيين، وكان رأيهم في عبد الناصر أنه شخصٌ منبوذٌ سياسياً بالنسبة لهم. ولم يكن الأمر الذي يخص اختيار استخدام القوة لتغيير الوضع القائم - سواءً للتخلص من عبد الناصر أو للفوز بالسيطرة المباشرة على القناة - هدفاً واضحاً ليطمَّ تحقيقه. ونريد أن نوضح أن تحالف بريطانيا وفرنسا مع الولايات المتحدة في الناتو قد سمح لهما بتحدي الوضع القائم مباشرة<sup>(٥٦)</sup>. ولقد استطاع التحالفُ خدمة هذا الغرض بطريقتين:

الأولى: أتاح التحالفُ لبريطانيا أن تعتمدَ على الموارد الأمريكية، الأمرُ الذي مكَّنها من مواصلة السعي لتحقيق غاياتها في أماكنٍ أخرى.

الثانية: وفرَ التحالفُ الحفاظَ على الوضع القائم لكل أعضاء الناتو (من خلال الردع). وقد اتخذَ هذا الردعُ شكلين: أولهما، أن الناتو قد منعَ الاتحادَ السوفيتي من غزو أوروبا الغربية (أو ما كان معتقداً أن يكون كذلك). وثانيهما، أنه في أثناء التخطيطِ لغزو قناة السويس كان من المفترض أن تمنع الولايات المتحدة الاتحادَ السوفيتي من التدخل عسكرياً في الشرق الأوسط<sup>(٥٦)</sup>. وسوف نوضح ذلك الآن.

لقد ظهر الناتو للوجود في عام ١٩٤٩ م. وتمثلت نقاطه الأساسية في التأكيد على الحاجة إلى تخطيطٍ عسكريٍ متناسقٍ، والتأكيد على التزام الأمريكيين بالدفاع عن حلفائهم في أوروبا الغربية إذا ما تعرضوا لهجوم. وكان هذا الالتزامُ بالدفاع هو حجرُ الزاوية في خطة الناتو للردع. كما كان معتقداً أن الاتحادَ السوفيتي لن يهاجم أوروبا الغربية مجازفاً بحربٍ عظمى مع الولايات المتحدة.

ولما كانت الولايات المتحدة توفرُ الردعَ (أو الحفاظَ بمصطلحات نظريتنا) لحلفائها فإن نظريتنا تتوقعُ أنهم سوف يستجيبون لذلك بالتوقف عن السعي لتحقيق الحفاظ على الوضع القائم وأن يسعوا إلى المزيد من التغيير. ونحن نتوقعُ، بين أشياءٍ أخرى، إنفاقاً عسكرياً منخفضاً من الدول الصغيرة، وإنفاقاً مرتفعاً من الدول الأكثر قوةً بعد تشكيل التحالف. وعلاوةً على ذلك، كما يعرض الجدول رقم (٧.٥)، فإن الإنفاقَ العسكري لكلٍ من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد تزايدَ بعد تشكيل الناتو. وأحد التوقعات في هذا الصدد أن الدولَ الثلاثَ مسؤولةً عن الردع الذي يوفره الناتو. وفي الواقع، أن العقيدة العسكرية للتحالف تمسكت بهذا الوضع. والتفسيرُ الثاني للإنفاقِ العسكري الضخم هو حربُ كوريا (١٩٥٠ - ١٩٥٣ م) والتي شهدت عملاً ضخماً قامت به قواتُ الدولِ الثلاث جميعاً.

الجدول رقم (٧.٥). الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج القومي الإجمالي.

	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
الولايات المتحدة	٥.٧	٥.٤	١٠.٩	١٤.٩	١٤.٧	١٢.٧	١١.٠	١٠.٦
المملكة المتحدة	٧.٠	٧.٢	٨.٩	١١.١	١١.٢	٩.٩	٩.٢	٨.٨
فرنسا	٦.٤	٦.٥	٨.٤	١٠.٣	١١.٠	٨.٧	٧.٦	٩.٢

ولكن يلاحظ أنه حتى بعد حرب كوريا ظل الإنفاق العسكري مرتفعاً، أعلى حتى مقارنةً بمرحلة ما قبل تشكيل التحالف. ولا ترتبط الإجابة بشكلٍ وثيقٍ فقط بتأثيرات الحرب الباردة. وفي الأيام الأولى للحرب الباردة، ونتيجةً للانقلاب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا، وفي أثناء حصار برلين لم يرتفع الإنفاق العسكري شأن ارتفاعه في منتصف الخمسينيات. ولقد شهدت هذه الفترة الأخيرة انخفاضاً في التوتر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبين الغرب والشرق بصفةٍ عامة<sup>(٥٧)</sup>. ومن ثم، كانت المستويات المرتفعة لإنفاق بريطانيا وفرنسا العسكري، بالرغم من توفير الأمن لحلفاء الناتو، تكمن في نشاطاتهم في المناطق الأخرى.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية خلال منتصف ١٩٥٠م، دخلت بريطانيا وفرنسا في عددٍ من الصراعات الصغيرة ولكنها كانت صراعاتٍ داميةٍ وصعبة. فعلى سبيل المثال، قاتلت بريطانيا ضد التمرد في شرق الهند من ١٩٤٥م إلى ١٩٤٦م حيث جلبت على نفسها فقدان ١٠٠٠ ضحية<sup>(٥٨)</sup>، وكان قتالها ضد الماو- ماو في كينيا من عام ١٩٥٢م إلى ١٩٥٦م ناجحاً حيث مات حوالي ١٣٠٠٠ مقاتل<sup>(٥٩)</sup>، وقتالها في الملايو من ١٩٤٨م إلى ١٩٦٠م، حيث قُتل حوالي ٩٠٠٠ من المتمردين و"قوى الأمن"<sup>(٦٠)</sup>. فبالإضافة إلى حرب كوريا، تعني تلك الاشتباكات أن بريطانيا دخلت في أعمالٍ عسكريةٍ عنيفةٍ مستمرةٍ خلال الفترة من ١٩٤٥م إلى ١٩٦٠م. وكان الفرنسيون في نفس الوقت يخوضون حرباً مدمرةً ومكلفةً جداً في الهند الصينية من ١٩٤٦م حتى الاستسلام الفرنسي عام ١٩٥٤م. وقد تصاعدت حدة الحرب تدريجياً، ومن ثم، فبحلول هذا العام الأخير، كانت القوات الفرنسية، وقوات الحلفاء، أو قوات الفيلق الأجنبي التي تحارب في الهند الصينية تقدر بحوالي ٢٣٦,٠٠٠ (ضد حوالي ٣٠٠,٠٠٠ من القوات الفيتنامية). وكانت تكلفة الحرب ضخمةً: فبنهاية الحرب، بلغ عدد الموتى من العسكريين الفرنسيين من جراء الصراع حوالي ٣٣,٠٠٠، و ٤٢,٠٠٠ أفريقي أو من الهند الصينية، وآخرين من قوات الحلفاء.<sup>(٦١)</sup> بالإضافة إلى ذلك، بالطبع، ساهمت كل من بريطانيا وفرنسا في جهود الحلفاء في الحرب الكورية، حيث تجسّم البريطانيون حوالي ٦٧٠ ضحية قتال، والفرنسيون حوالي ٢٩٠ ضحية. ومن الواضح أن المؤسسات العسكرية الكبيرة في البلدين كانت نشطةً في تعزيز الاهتمامات الفردية لكل من الدولتين، وكانت قادرةً على طرح قوتها عالمياً، شأن مساهمتها في عمليات الناتو. وتعكس النفقات العسكرية الكبيرة قرارات السعي إلى الأهداف القومية المستقلة في حين تتمتع بفوائد عضوية الناتو<sup>(٦٢)</sup>.

فعلى الرغم من استثمار بريطانيا الكبير على الصعيد العسكري في الخمسينيات، فإن غزو قناة السويس لم يكن ليحدث بدون الموارد الأمريكية بالمعنى المباشر جداً. وأمكن للوزير ريتشاردسون Louis Recharadson، في معالجتها الممتازة للأزمة، أن تلفت الانتباه إلى اتصالات أذن بنشرها حديثاً بين صانعي القرار البريطانيين الرئيسيين. فقد كان وزير الدفاع سير والتر مونكتون Walter Monckton مهتماً باعتماد البريطانيين على المعدات العسكرية الأمريكية،

وخاصةً ما حصلت عليه من برنامج معونة الدفاع المتبادلة (MDAP). وملخص "ريتشادسون" عن هذا الاعتماد هو اقتباس قيم رغم طوله، حيث يقول:

"وقد استخدم الأسطول الملكي حوالي اثنتين وستين طائرة حربية منها: ست وأربعون طائرة من طراز سيهوك Seahawks، وطائرتان أفينجر Avengers وتسع طائرات سكايرايدر Skyraider، وخمس طائرات هليكوبتر ويلرويند Whilerwind، تم التزودُ بها تحت مظلة برنامج معونة الدفاع المتبادلة (MDAP). وكلُّ واحدةٍ من هذه الطائرات، وخمسٌ وتسعون طائرةً أخرى اشترتها بريطانيا تم تعديلها لتناسب مع تجهيزات الراديو أو الرادار التي وفرها برنامجُ معونة الدفاع المتبادلة (MDAP)، تلك التجهيزات التي ليس لديها خيار. وبالمثل لم يكن هناك خيار للتجهيزات الإلكترونية الأمريكية والتي تم تثبيتها في السفن البريطانية. ولم تكن التبعية مقتصرةً على الأسطول فقط. حيث اشتملت قائمة الجيش على أربعةٍ وعشرين مدفعاً ذاتي الدفع، وجهاز راديو وتجهيزات لاسلكية، ومركبات متخصصة، وأسلحة المشاة المضادة للدبابات، وتجهيزات الرادار. وكان لدى القوات الجوية الملكية RAF ألف وخمسمائة طائرة تحملُ قنابلَ زنة ألف رطلٍ تم التزودُ بها من خلال برنامج معونة الدفاع المتبادلة، كما أن الكثير من طائرات سلاح الجو الملكي تم الحصولُ عليها من خلال برامج معونة دفاعية أمريكية أخرى..... وبصراحة، أن بريطانيا لم يكن بمقدورها شنُّ هجومٍ، على مصر، بدون استخدام التجهيزات الأمريكية." (٦٣)

"كانت التجهيزات التي تم الحصولُ عليها من خلال برنامج معونة الدفاع المتبادلة تستخدمُ فقط داخل الناتو. ولو أن بريطانيا انتوت أو خططت لاستخدامها في نشاطات خارج نطاق الناتو، لوجبَ عليها أن تحصلَ على موافقة الولايات المتحدة. وفي حالة السويس، كان البريطانيون قلقين بشأن إمكانية أن ترفض الولايات المتحدة منحهم هذا الترخيص إذا ما طلبوه. ولهذا فقد قرر البريطانيون، طبقاً لدقائق اجتماع مجلس الوزراء في العشرين من أغسطس، أنه سيكون من الأفضل عدم قولِ شيءٍ للأمريكيين في الوقت الحالي." (٦٤)

ومن الواضح أن البريطانيين قلقوا من أن احتمال أن يرفض الأمريكيون منحهم هذا الترخيص سوف يدفعهم إلى موقف غير سار. فإذا رفضت الولايات المتحدة منح الترخيص، فقد تختار بريطانيا تحدي حليفها الحميم، مجازفةً باستجاباتٍ سياسية واقتصادية خطيرة، تشتملُ على إشعارٍ رسميٍ بإنهاء المعاهدة وقطع المساعدة العسكرية في المستقبل. وعلى نحوٍ خيار، بالطبع، ربما كان للبريطانيين أن يقرروا إلغاء العملية كاملةً (الأمر الذي قد ينطوي على حكمة، حال التمعن فيه)، الأمر الذي يقتضيهم أن يقبلوا إملاءات القاهرة وواشنطن. وكان واجباً تجنب مساري الأحداث كليهما. ومن ثم كان القرار البريطاني بإبقاء واشنطن في الظلام بشأن مخططاتها.

ولقد كان للاعتماد على التجهيزات الأمريكية تأثيره المقلق على رئيس الوزراء إيدن. فبوصفه المدافع عن الإمبراطورية البريطانية، ومؤمناً بدور بريطانيا، ودوره شخصياً، في حماية الكومنولث، كان من الصعب عليه قبول دور الأمريكيين في تحديد تصرفات البريطانيين. وبعد قرار عدم إطلاع الولايات المتحدة على خطط غزو مصر، سأل إيدن المحبَط مونكتون في مذكرة دبلوماسية في السادس والعشرين من أغسطس متعجباً "هل وضعنا

أنفسنا في موقف مؤداه أننا لا نستطيع إرسال وحدات بريطانية إلى كينيا أو إلى سنغافورة بدون أخذ موافقة أمريكا أولاً؟... وهل يمكن التسامح في أن حقنا - وبالأحرى واجبنا - في الحفاظ على القانون والنظام في ممتلكاتنا الاستعمارية ينبغي أن يكون مفتوحاً للتساؤل، بل ومفتوحاً بالفعل للفتوى الأمريكي "٦٥". ويمكن تفهم حزن إيدن لاعتماد البريطانيين على معدات الأمريكيين. وبالطبع فإن شكوى إيدن إنما تُغفل حقيقة أنه بدون المعونة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لما كانت بريطانيا قادرة على عمل أي شيء بالمرّة.

وما نؤكد عليه بالطبع هو أن التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية زوّد المملكة المتحدة بالإمكانات للقيام بما ترغب في السويس وأن تحمي مصالحها في أماكن أخرى. وتجربنا نظرية السلعتين أن التحالفات تحاول جعل أعضائها أكثر قدرة على السعي لتحقيق أهدافهم الخاصة؛ فقد زودت التحالفات الدول بالحرية والقدرات التي تمكنهم من فعل الأشياء التي لم تكن قادرة عليها بطريقة أخرى. وقد أوضح الاعتماد البريطاني على التجهيزات الأمريكية أثناء أزمة قناة السويس هذه النقطة بجلاء. فبدون القدرة التي استمدتها من تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية كان الرد العسكري البريطاني على تأمين القناة غير معقول في المدى المنظور.

فبالإضافة إلى تزويدها بالإمكانية العسكرية المباشرة، وفر التحالف مع الولايات المتحدة لبريطانيا شكلين من أشكال الحماية أتاح كلاهما لها أن تحسب أن نشر قوتها في البحر المتوسط أمر في مقدورها. وبدون هذين الشكلين من أشكال الحماية، لم يكن من المحتمل أن تخلص بريطانيا إلى أن تدخلها العسكري المباشر له قيمة تستحق المخاطرة بمواجهة الاتحاد السوفيتي الراعي الكبير للمصريين.

أولاً: إن دخول الولايات المتحدة في الناتو قد وفر الردع للحلفاء الغربيين. حيث إنهم كانوا يرون نوايا الاتحاد السوفيتي في أوروبا الغربية. فأياً كانت جوانب قلقهم إزاء نواياه، إلا أنه كان باستطاعتهم أن يعتمدوا على حقيقة مؤداه أن الاتحاد السوفيتي لن يستطيع مهاجمة أوروبا عسكرياً دون أن يجلب على نفسه أكبر خطرٍ ممكن. وفي نفس الوقت، فإن المظلة النووية الأمريكية ليست موضعاً للشك. إذ يقرر مبدأ أيزنهاور - دالاس بشأن الانتقام الشامل، المعلن في عام ١٩٥٤م، أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف ترد على أي أعمالٍ ضد مصالح العالم الحرّ "باستخدام الأسلحة النووية وضد أي هدفٍ مناسبٍ إذا كان ذلك ضرورياً، وليس فقط الأهداف الموجودة في منطقة المعركة" (٦٦). بمعنى آخر، أن الولايات المتحدة قد استعدت لتبدأ استخدام الأسلحة النووية في أي مكانٍ تراه ملائماً. وعندما قلت قدرة الاتحاد السوفيتي على الانتقام بالأسلحة النووية، أخذ التهديد الأمريكي مزيداً من المصداقية وأصبح حلفاء الولايات المتحدة يشعرون بالأمن من هجمات الاتحاد السوفيتي.

ولقد أثر الردع الذي وفرته الولايات المتحدة الأمريكية لبريطانيا على الإنجليز بطريقتين..

الأولى: أن الهجوم ضد أي دولة تابعة للاتحاد السوفيتي مثل مصر من غير المحتمل أن يستدعي تحرك الاتحاد

السوفيتي ضد أوروبا. وببساطة، لم يكن بمقدور الاتحاد السوفيتي أن يغتنم فرصة بدء حرب نووية، حيث إنها سوف تؤدي إلى تدميره تماماً.

الثانية: أن المظلة النووية الأمريكية التي قام الناتو بتطبيقها، كانت تعني أن المساهمات البريطانية التقليدية (أو حتى النووية) للناتو لم تكن جوهرية للحفاظ على الردع الذي يوفره التحالف، على الأقل في المدى القصير. ولقد أزالَت المملكة المتحدة بعض وجودها العسكري في أوروبا لتستخدمه في هجومها على مصر بدون تعريض أوروبا للخطر<sup>(٦٧)</sup>.

كان الشكل الثاني من أشكال الحماية هو الشكل الذي زود الأمريكيون حلفاءهم به عاجلاً جداً. ففي أثناء التخطيط للغزو، توقعت بريطانيا أن تمنع الولايات المتحدة الأمريكية الروس من التدخل في مسرح عمليات البحر المتوسط. وهذا لم يتطلب دعماً نشطاً من الأمريكيين (كان إيدن على علم تام بأن أيزنهاور غير متعاطف مع هذه الجهود)، ولكن كان من المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح للروس بالتدخل وجلب الضرر على حلفائها. وكما عبر إيدن لروبرت ميرفي Murphy، مساعد وزير الخارجية الأمريكية بقوله "إننا نأمل أنكم ستكونون متبهين بشأن الدب."<sup>(٦٨)</sup> فبدون الثقة الأكيدة بأن الروس لن يكون بمقدورهم تحدي الوجود البحري الأمريكي في البحر المتوسط، لكان التخطيط للغزو أكثر تعقيداً<sup>(٦٩)</sup>. ولا نذهب بعيداً إذا قررنا أنه بدون الدعم الأمريكي المفترض لم يكن بمقدور المملكة المتحدة غزو قناة السويس على الإطلاق، فبكل بساطة، كانت المجازفة بمواجهة الروس كبيرة جداً.

أوضحت لنا المواضع التي أوليناها اهتمامنا في الفحص الموجز لأزمة قناة السويس كيف أن تأثير التحالفات قد يكون مختلفاً عما هو متوقع عموماً. ولتؤكد مقولتنا، فإن التحالفات تفيدي في تحرير الدول الأعضاء ليتمكنوا من السعي لتحقيق سياساتهم المرغوبة بشكل أكثر مباشرة. وأحياناً تستخدم أزمة قناة السويس كمثال على تقييد الحليف، وهي الولايات المتحدة، لسلوك الحليف الآخر، وهي بريطانيا العظمى. وتُظهر قصتنا أن التحالف سمح لبريطانيا أن تفعل شيئاً لم يكن بمقدورها أن تفعله بدون تحالف.

#### الخاتمة . . . . .

ركزنا في هذا الفصل على الكيفية التي يتوقع أن تغير بها عضوية التحالف العناصر الأخرى في ملف السياسة الخارجية للدولة. ولدينا استنتاجان مبدئيان:

الأول: أن التحالفات تؤثر على استخدام الأدوات الأخرى للسياسة الخارجية، ولكن طبيعة هذا التأثير تعتمد على هدف الدولة من الانضمام إلى التحالف مبدئياً. وكانت توقعات النظرية معاكسة للحدس. فلو اكتسبت

دولة، شأن معظم الدول الصغيرة، الحفاظ على وضع قائم من خلال التحالف، نتوقع أنها سوف تستجيب لهذا الأمر بالسعي لتحقيق مزيد من التغيير. وإذا اكتسبت الدولة التغيير (شأن معظم الدول القوية)، نتوقع أنها سوف تسعى إلى المزيد من الحفاظ على الوضع القائم. وبعبارة أخرى، نتوقع أن تحاول الدول الضعيفة تغيير جوانب الوضع القائم أكثر بعد الانضمام إلى تحالفات مع دول أقوى، بينما ستحاول الدول القوية أن تعمل لحماية مقومات الوضع القائم.

الثاني: ينبغي أن يهتم مضمون النظرية الثاني بالتأثيرات العامة لعضوية التحالف. حيث تذكر النظرية أنه لكون عضوية التحالف تمثل السياسة الخارجية الممكنة الأكثر كفاءة لتحقيق أهداف الدولة، فإن لها تأثيراً في زيادة قدرات الدولة. وبعبارة أخرى، تستطيع الدول أن تفعل ما هو أكثر بعد انضمامها إلى التحالف مقارنة بما سبق. ويعد هذا مخالفاً للكثير مما نعلمه بشأن التحالفات، فهي تلزم الموقعين على معاهدة التحالف بالقيام بفعل أشياء ربما لم يكونوا ليرغبوا في القيام بها، وأنها وسائل يقيّد من خلالها الموقعون سلوك بعضهم بعضاً، وهكذا. وبدلاً من ذلك، تذكر نظرية السلعتين أن التحالفات تحرر: فهي تسمح للدول أن تقوم بالمزيد من السعي لتحقيق مصالحها بشكل أكثر نشاطاً. وتأييداً لذلك، رأينا أن تأثير عضوية التحالف الجديد على الدول تتمثل في أنها صارت أكثر نشاطاً؛ فقد انخرطت في المزيد من الصراعات الدولية، وزادت من إنفاقها العسكري، وتخصصت، إن كانت أضعف، مزيداً من الموارد للمعونة الخارجية.

لقد درسنا الرد البريطاني على أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦م لكي نرى كيف أن تحالف بريطانيا مع الولايات المتحدة قد أثر على سلوكها. وكذلك، فإن العلاقة مع الولايات المتحدة يعزى إليها الفضل في الطلب الأمريكي لبريطانيا بالانسحاب بعد تدخلها العسكري؛ فمن الواضح أن الولايات المتحدة لم تكن سعيدة للتصرف البريطاني؛ وقد أدى تهديدها بالتخلي عن دعم ضرب مصر إلى الانسحاب البريطاني. وهذا متوافق مع الافتراض التقليدي بشأن التحالفات وتأثيراتها: حيث إنها تساعد على تقييد سلوك أعضائها. وهو متوافق أيضاً مع نظرية السلعتين التي تعتقد أن الولايات المتحدة اكتسبت التغيير، في شكل قدرة على التأثير على السياسة البريطانية، من خلال التحالف. وقد أخذنا الخطط البريطانية لغزو القناة في الاعتبار، وأوضحنا أن التحالف مع الأمريكيين كان مهماً للغاية، حيث إنه هو الذي زوّد بريطانيا بالوسائل لكي تقوم بالغزو. فهي حالة بالغة الدلالة على أنه بدون التحالف، لم يكن ليحدث غزو القناة. وهذا يطرح فكرة أن التحالف أعطى البريطانيين القدرة على فعل المزيد للسعي لتحقيق مصالحهم أكثر مما كان باستطاعتهم أن يفعلوا بطريقة أخرى. ويبدو هذا متوافقاً تماماً مع توقعات نظرية السلعتين، بيد أنه على النقيض تماماً مع المنظورات التقليدية. ونعتقد أن نظرية السلعتين توفر تفسيراً لتأثيرات التحالف أكثر اكتمالاً مما تفعل نظريات أخرى.

وقد أوضحنا أن نظرية السلعتين تنطوي على بعض المضامين الشيقة والمثيرة للدهشة والتي تم تدعيمها بالسجل التاريخي. وبعبارة أخرى، توفر النظرية طريقة مفيدة لالتزام المنهج في تحليل العلاقات الدولية. وفي الفصل القادم، سوف نخلص إلى ملاحظتنا، سائلين بالتحديد عما يمكن لنظرية السلعتين أن تحقق مقارنةً بالمداخل الرئيسة الأخرى.

### الهوامش

(١) لنكون متأكدين، لا تقتضي كل التحالفات قيام الموقعين على معاهدة التحالف بأن يدافع كل منهم عن الآخر إذا ما تعرض لهجوم. فبعض "التحالفات" مثل ضمانات الأمن بين الولايات المتحدة واليابان تلزم إحدى الدولتين فقط بالدفاع عن الأخرى. فالإبان ليست ملزمة بالنهوض للدفاع عن الولايات المتحدة إذا ما تعرضت للهجوم في سياق حدث بعيد الاحتمال. وتعكس معاهدات الحياد فقط وعداً بين الموقعين بعدم مهاجمة أي منها للأخرى. لقد كان ميثاق فون ريبنتروب - مولوتوف Ribbentrop-Molotov Pact الموقع في أغسطس ١٩٣٩م من الناحية الاسمية مجرد اتفاق على ألا تهاجم أي من الدولتين الأخرى. (قسمت الأجزاء السرية من الاتفاقية بولندا بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي، وعكست الاتفاق بشأن كيفية إدارة الحرب ضد بولندا). تقتضي اتفاقات التحالف، ببساطة، تشاور الدول في أوقات التوتر الشديد. ويعد التحالف الثلاثي بين بريطانيا وفرنسا وروسيا قبيل الحرب العالمية الأولى مثلاً على مثل هذا الترتيب. انظر:

- Melvin Small, and J. David Singer; "Formal Alliances, 1816-1965: An Extension of the Basic Data", Journal of Peace Research, Vol. 3 (1969), PP. 257-282.

- وفيما يخص عرض ومناقشة هذا التصنيف للتحالفات، تم تقديم مناقشة واعية حول الوظائف التاريخية والنظرية للتحالفات في كل من المراجع التالية:

- A.J.P. Taylor; The Struggle for the Mastery of Europe, (Oxford, Oxford University Press, 1954).
- Inis Claude; Op. Cit.
- Stephen Walt; The Origins of Alliances, Op. Cit.
- John A. Vasquez; The Power of Power Politics, (Cambridge, Cambridge University Press, 1983). And:
- Glenn H. Snyder; Alliance Politics, (Ithaca, Cornell University Press, 1997).

(٢) انظر على سبيل المثال:

- Morton Kaplan; System and Process in International Politics; (New York, John Wiley and Sons, 1957).
- Claude; Op. Cit.
- Richard N. Rosecrance; Action and Reaction in World Politics, (Boston, Little, Brown, 1963).
- Glenn H. Snyder; Alliance Politics, (Ithaca, Cornell University Press, 1997).

Stephen Walt; The Origins of Alliances, Op. Cit.

(٣)

John. Conybeare; "A Portfolio Diversification Model of Alliances", Journal of Conflict Resolution, Vol. 36 (1992), PP. 53-85. (٤)

- John. Conybeare; "Arms versus Alliances: The Capital Structure of Military Enterprise", Journal of Conflict Resolution, Vol. 38 (1994), PP. 215-235.

- Daniel N. Nelson; "Power at What Price? The High Cost of Security in the Warsaw Pact Organization", In: Andrew Ross (Ed.); The Political Economy of Defense (New York, Greenwood), PP. 41-66.

The Case of :Michael Barnett, and Jack Levy; "Domestic Sources of Alliances and Alignments

(٥)

Egypt, .1962-1973", International Organization, Vol. 45 (1991), PP. 369-395

- Randolph M. Siverson, and Harvey Starr; "Regime Change and the Restructuring of Alliances", American Journal of Political Science, Vol. 38 (1994), PP. 145-61.

- Michael J. Gilligan, , and W. Ben Hunt; "The Domestic and International Sources of Foreign Policy: Alliance Formation in the Middle East, 1948-78", In: Randolph Siverson (Ed.); Strategic Politicians, Foreign Policy, and Institutions, (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998), PP. 143-168.

- Mancur Olson, and Richard Zeckhauser; "An Economic Theory of Alliances", Review of Economics and Statistics, Vol. 48 (1966), PP. 266-279. (٦)
- John Conybeare, and Todd Sandler; "The Triple Entente and the Triple Alliance, 1880-1914: A Collective Goods Approach", American Political Science Review, Vol. 84 (1990), PP. 1197-1206.
- James C. Murdoch, and Todd Sandler; "A Theoretical and Empirical Analysis of NATO?", Journal of Conflict Resolution, Vol. 26 (1982), PP. 237-263.
- John Oneal, and Mark A. Elrod; "NATO Burden Sharing and the Forces of Change", International Studies Quarterly, Vol. 33 (1989), PP. 435-456.
- John Oneal; "Burden Sharing in NATO and the Theory of Collective Action", International Organization, 44 (1990), PP. 379-402.
- Glenn Palmer; "Corralling the Free Rider: Deterrence and the Western Alliance" International Studies Quarterly, Vol. 34 (1990b ), PP. 147-164.
- Todd. Sandler; "The Economic Theory of Alliances: A Survey", Journal of Conflict Resolution, Vol. 37 (1993), PP. 446-483

Leeds, Long, and Mitchell; Op. Cit. (٧)

.Ibid. (٨)

(٩) معظم المناقشة التالية مأخوذة من :

- Morgan and Palmer; "To Protect and to Serve ", Op. Cit.
- (١٠) عندما تشير إلى تحالف بأنه موجود Observed فإننا نقصد المشكل منها بالفعل. وقصد تمييزها عن كل التحالفات المحتملة التي لم يتم تشكيلها أبداً. ومن حيث المبدأ، يمكن لأي دولتين أن يدخلتا في تحالف في أي وقت. ونعتقد أن هذه الأغلبية الساحقة من هذه التحالفات المحتملة التي لم يتم تشكيلها إنما تمثل جانباً مهماً لفهم التحالفات. وترتبط أطروحتنا بفكرة أن تحالفاً محتملاً يصبح تحالفاً ملاحظاً فقط إذا عاد بالنفع على كل الدول الموقعة بشكل متوازن.
- (١١) وجدنا أنه لأمرٌ مثيرٌ للاهتمام على أي حال أن معظم الواقعيين يرون التحالفات مقيدةً لسلوك الدولة بينما يعتقدون أن التزامات التحالف هي وعودٌ جوفاء.
- (١٢) قد تكون مواقف كلتي الدولتين قد تغيرت، وإن كان هذا ليس ضرورياً. لأن كليهما يجب أن توافق على التحالف قبل أن يتأني إنجاز الاتفاقية، فلو أن الدولة (أ) ترغب في التحالف مع الدولة (ب)، بيد أن الأخيرة لا ترغب في التحالف مع الدولة (أ)، فلن يحدث التحالف بينهما. وفي هذه الحالة، فإنه من الضروري أن تتغير بعض جوانب موقف الدولة (ب) فحسب ليتسنى تشكيل التحالف (بافتراض أن هذا التغيير سيجعل الدولة (ب) راغبةً في التحالف مع الدولة (أ)).
- (١٣) لاحظ أنه على حين أن المثال في شكل رقم (٧.١) محددٌ تماماً، فإن الاستنتاج الذي نعرضه معه بالغ العمومية مع أخذ تفضيلات الدولة التي تحدد موقع النقطة (p)، وملف التحالف (الذي يحدد موقع a) بعين الاعتبار. ذلك أن استنتاجنا ليس متوقفاً على مواقع محددة لكل من النقطتين a و p. ويلاحظ أيضاً أن النقطة a سيكون محلها نقطة المنشأ في حالة الدولة غير المنضمة إلى تحالف.

Morgan and Palmer; "For Love or Money", Op. Cit. (١٤)

تم اشتقاق هذه التوقعات رياضياً في الفصل الخامس.

(١٦) لمناقشة تفصيلية عن log-log model، انظر :

- Guijarati; Op. Cit.

- وتوجد مناقشة أكثر امتداداً فيما يتصل بتوقعات دقيقة يتم اختبارها بواسطة نموذج لوغ- لوغ log-log model في :

- Glenn Palmer, Scott B. Wohlander, and T. Clifton Morgan; "Give or Take: Foreign Aid and Foreign Policy Substitutability", Journal of Peace Research, Vol. 39 (2002), PP. 5-26.

= وباختصار، ولأننا نرى المعونة الخارجية بوصفها سياسةً تنشأ التغيير بشكلٍ مبدئي، نتوقع أن تكون مرونة الدخل الخاصة بها أكبر من واحدٍ صحيح. وبعبارةٍ أخرى، بينما تتزايد موارد دولةٍ ببعض النسب المتوية، نتوقع أن القدر المخصص للمعونة الخارجية سيتزايد بأكثر من تلك النسبة.

(١٧) تخفيض تطور المتغير التابع هو أسلوبٌ عليه بعض الانتقادات. انظر على سبيل المثال :

- Christopher H. Achen; "Why Lagged Dependent Variables Can Suppress the Explanatory Power of Other Independent Variables", Paper presented at The annual meeting of the political methodology section of the American Political Science Association, Los Angeles, 20-22 July 2000.

- وقد أجرينا التحليل بإدخال وباستبعاد معامل التخفيض، وقد كانت النتائج متماثلة بشكلٍ جوهري.

(١٨) دول OECD التي قمنا بتحليلها والتي كانت متحالفةً خلال الفترة هي: أستراليا، وبلجيكا، وكندا، والدنمارك، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، ولوكسمبورج، وهولندا، والنرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ولم تكن كلٌ من النمسا، والسويد، وفنلندا، وسويسرا، متحالفةً خلال الفترة كلها. وانضمت أسبانيا والبرتغال إلى الناتو NATO في ١٩٨٢م، وخرجت نيوزلندا من تحالفها غير المتكافئ في ١٩٨٥م.

William H. Greene; *Econometric Analysis*, (Upper Saddle River, N.J., Prentice-Hall, 3rd Ed., 1997), PP 615-618. (١٩)

Morgan and Palmer; "For Love or Money", Op. Cit. (٢٠)

George Modelski, and William Thompson; *Sea Power and Global Politics since 1494*, (Seattle, University of Washington Press, 1988). (٢١)

- William Thompson; *On Global War*, (Columbia, University of South Carolina Press, 1988).

COW system shares (❖)

War, 1820-1965", In: Bruce J. David Singer, Stuart Bremer, and John Stuckey; "Capability Distribution, Uncertainty and Major Power (٢٢) Russett (Ed.); *Peace, War and Numbers*, (Beverly Hills, CA: Sage, 1972), PP 26.

(٢٣) يعادل الإنفاق العسكري السنوي للولايات المتحدة الأمريكية (حوالي ٣٠٠ بليون دولار) تقريباً ثلاثة أمثال مجموع النواتج المحلية الإجمالية لكل من كوبا (١٨ بليون دولار)، وكوريا الجنوبية (٢٢ بليون دولار)، والعراق (٦٠ بليون دولار)، طبقاً لتقديرات وكالة المخابرات المركزية CIA. فإذا قررت الولايات المتحدة تخصيص هذه الثلاثمائة بليون دولار للمعونة الخارجية، فقد يترتب على ذلك في المقابل تغيرات كبرى في السياسات الداخلية والخارجية. وبالطبع، فقد يترك مثل هذا المسلك الساعي إلى التغيير بشدة بعض المصالح الأمريكية دون حماية، وينأى بها عن مزيجها المفضل من خيارى التغيير والحفاظ، ونحن لا نقتض أن تقوم الولايات المتحدة بذلك. والنقطة التي نركز عليها، والتي أثرناها أيضاً في الفصل السادس، هي ببساطة أن الموارد المخصصة للمعونة الخارجية يُحتمل أن تحقق تغييرات مرغوبة في سلوك دول أخرى بدرجة أكبر مما لو تم تخصيص الموارد نفسها للإنفاق العسكري.

(٢٤) لقد أدرجنا متغيرين تابعين أيضاً لوجود زيادات غير مقننة وتحتاج إلى الضبط. أدرجنا متغيراً تصورياً باسم "دولار" لأن بيانات مشروع COW كان يقيس النفقات بالجنيهات الإسترلينية قبل عام ١٩٢٠م وبالولايات المتحدة فيما بعد ذلك؛ ومن ثم، فقد أخذ المتغير رمز (١) للسنوات بعد ١٩٢٠م، ورمز (صفر) للسنوات قبل هذا التاريخ. وليس لدينا توقعات نظرية فيما يتعلق بكل المتغيرين ولم نسجل المعاملات بشأنهما.

Jones, Bremer, and Singer; Op. Cit. (٢٥)

(٢٦) تم تحديد قيم من قبيل: متوسطة، قوية، وقوية جداً، بالنسبة لقدرة التحالف وقوة الدولة باستخدام المتوسط، المتوسط زائد قيمة الانحراف المعياري، المتوسط زائد ضعف قيمة الانحراف المعياري، على التوالي، لقيم القوة. لقد أخذت الدول "الضعيفة" قيم تبدأ من درجة واحدة على قيم المقياس المشترك للقدرات القومية الخاص بمشروع متلازمات الحرب (COW)، والدول المتوسطة قيم تبدأ من ٢.٢٧، والدول القوية من ٧.٠٤، والدول القوية جداً من ١١.٨١. وكانت القيم المعطاة كأوزان للتحالفات المتوسطة والقوية والقوية جداً هي ٠.٢٨٦، و١.٠٣، و١.٧٧ على التوالي.

(٢٧) لنذكر القارئ أن "القوة العسكرية المختصة بالتغيير" تشير إلى معدل أنصبة الدول من الإنفاق العسكري المسجلة في منظومة متلازمات الحرب COW إلى أنصبة الدول من القوات العسكرية العاملة في هذا النظام. ولذلك يتعذر تفسير الزيادة في هذا المؤشر مباشرة، كما إنه يرتبط بشكلٍ ضعيف (نظرياً وإمبيريقياً) مع الإنفاق العسكري العام، الذي يعبر عن الإنفاق الذي تم دون أي قابلية لتغييره. ونود أن

نشير، برغم ذلك، إلى أن متوسط التغير السنوي في مؤشر "القوة العسكرية المختصة بالتغيير" قيمته صفرًا، بينما يبلغ متوسط الزيادة السنوية في الإنفاق العسكري العام في بعض الدول التي قمنا بتحليلها حوالي ٦٪ مع التضخم.

Charles W. Ostrom, and Francis W. Hoole; "Alliances and War Revisited", International Studies Quarterly, Vol. 22 (1978), PP. 215-236. (٢٨)

- Paul D. Senese; "International Sources of Dispute Challenges and Reciprocation", Journal of Conflict Resolution, Vol. 41 (1997a ), PP. 407-427.

- Morgan and Palmer; "A Model of Foreign Policy Substitutability", Op. Cit.

Stuart A. Bremer; "Dangerous Dyads: Interstate War, 1816-1965", Journal of Conflict Resolution, Vol. 36 (1992), P. 309-341. (٢٩)

- Maoz and Russett; "Normative and Structural Causes of Democratic Peace", Op. Cit.

- Bruce Bueno de Mesquita, The War Trap, (New Haven: Yale University Press, 1981). (٣٠)

- Stuart A. Bremer; "Democracy and Militarized Interstate Conflict, 1816-1965", International Interactions, Vol. 18 (1993), PP. 231-249.

(٣١) انظر:

- Olsen and Zeckhauser; Op. Cit.

(٣٢) تمت صياغة هذه العبارة الكلاسيكية الطويلة بواسطة نيوستادت . انظر:

- Richard E. Neustadt; Alliance Politics, (New York, Columbia University Press, 1970).

- Robert Osgood; Alliances and American Foreign Policy, (Baltimore, Johns Hopkins University Press, 1968).

(٣٣) تتمثل المعالجات الأفضل التي وجدناها للأزمة في:

- Hugh Thomas; The Suez Affair, (London, Weidenfeld and Nicolson, 1966).

- Kenneth Love; Suez: The Twice-Fought War, (New York, McGraw-Hill, 1969).

- David Carlton; Britain and the Suez Crisis, (New York, Basil Blackwell, 1988).

- Keith Kyle; Suez, (London, Weidenfeld and Nicolson, 1991).

- W. Scott. Lucas; Divided We Stand: Britain, the US. and the Suez Canal, (London, Hodder and Stoughton, 1991).

- Steven Z. Freiburger; Dawn Over Suez, (Chicago, Ivan R. Dee, 1992), and

- Louise Richardson; When Allies Differ, (New York, St. Martin's, 1996).

Love; Op. Cit. (٣٤)

- Richardson, Op. Cit.

Love; Op. Cit., P. 168. (٣٥)

(٣٦) وارد في:

- Robert R. Bowie; Suez 1956: The International Crisis and the Role of Law, (New York, Oxford University Press, 1974). 4.

Love; Op. Cit., P. 171. (٣٧)

(٣٨) في:

- I. C. Hurewitz; "The Historical Context" In: William Roger Louis and Roger Owen (Ed.); Suez 1956: The Crisis and Its Consequences, (Oxford: Clarendon Press, 1989), PP. 19-20.

William Roger Louis; "The Tragedy of the Anglo-Egyptian Settlement of 1954, In: William Roger Louis and Roger Owen (Ed.); (٣٩)

Suez 1956: The Crisis and Its Consequences, (Oxford, Clarendon, 1989), PP. 43.

(٤٠) تأكيد مضاف على النص. انظر:

- Bowie; Op. Cit., P. 5

(٤١) لتوضيحات جيدة لاهتمامات عبد الناصر الداخلية، انظر:

- Mohamed H. Heikal; Nasser: The Cairo Moments, (London, New English Library, 1972).

- Mohamed H. Heikal; Cutting the Lion's Tail: Suez through Egyptian Eyes, (London, Andre Deutsch, 1986).

(٤٢) يؤكد كارلتون على أن العداء المصري التاريخي إزاء الإنجليز يعود إلى الاحتلال في ١٨٨٢م. انظر:

- Carlton; Op. Cit.

.Richardson; When Allies Differ, Op. Cit., P.131 (٤٣)

Bowie, Op. Cit., P. 11. (٤٤)

- Carlton; Op. Cit., P.10. (٤٥)

(٤٦) كان هذا يعادل حوالي عشر مرات قدر ما كانت الولايات المتحدة عازمةً على تقديمه إلى مصر. وقد كانت الولايات المتحدة مهتمة بعدم بدء سباق تسلح في الشرق الأوسط وبالحفاظ على التكافؤ النسبي بين المصريين والإسرائيليين.

Herman Finer; Duties Over Suez, (Chicago, Quadrangle Books, 1964). (٤٧)

نقلًا عن:

- Alexander L. George, and Richard Smoke; Deterrence in American Foreign Policy, (New York, Columbia University Press, 1974), PP. 317.

(٤٨) أجرت مصر وإسرائيل، على أي حال، محادثات هادئة (غير رسمية في مرات عديدة) منذ مطلع الخمسينيات حتى منتصفها بهدف تحقيق الاستقرار لعلاقتهما. ولكن لم يكن واضحاً حجم ومساحة التفاوض بالنسبة لهذه المفاوضات. انظر:

Shimon Shamir; "The Collapse of Project Alpha", In: William Roger Louis and Roger Owen (Ed.); Suez - 1956: The Crisis and Its Consequences, (Oxford, Clarendon, 1989), PP. 73-100.

- Abba Eban; Abba Eban: An Autobiography, (New York, Random House, 1977).

.Mordechai Bar-On; "David Ben-Gurion and the Sevres Collusion", In William Roger Louis and Roger Owen (Ed.); Op. Cit., P. 147 (٤٩)

(٥٠) كانت بريطانيا غير سعيدة أيضاً بشأن الدور الملموس الذي لعبه عبد الناصر في إقالة الأردن لجلوب Glubb باشا، القائد البريطاني للفيلق العربي، الذي أعطي أربع وعشرين ساعةً لمغادرة البلاد. وبينما أقت بريطانيا باللائمة على عبد الناصر، إلا أنه يبدو أن جلوب قد واجه هذا المصير نتيجةً لعلاقته الشخصية بالملك حسين. لقد كانت الإقالة لطمةً خطيرةً لمكانة بريطانيا، وكان رئيس الوزراء أنتوني إيدن Eden مُصراً على توجيه ردٍ ملائم. انظر:

Randolph S Churchill; The Rise and Fall of Sir Anthony Eden, (New York, G.P. Putnam's Sons, 1959). -

- Anthony Nutting; No End of a Lesson: The Story of Suez, (New York, Clarkson N. Potter, 1967). And:

- David Carlton; Anthony Eden: A Biography, (London, Alien Lane, 1981).

Bowie; Op. Cit., P. 11. (٥١)

.Carlton, Anthony Eden: A Biography, P. 407 (٥٢)

Idem. (٥٣)

.Richardson, When Allies Differ, P. 14 (٥٤)

(٥٥) كان هذان الهدفان المتمثلان في إلغاء قرار التأميم والتخلص من عبد الناصر واضحين تماماً بالرغم من أن القيادة السياسية لم تقدّر أبداً أولويتها النسبية بشكلٍ كامل. علاوةً على ذلك، وبينما يتطور التخطيط التكتيكي لغزو مصر، أصبح واضحاً أن الإنزال عند بورسعيد (عند مدخل القناة) يُحتمل أن يواجه مقاومةً أقلّ كثيراً مقارنةً بالإنزال في الإسكندرية الذي يؤدي بشكلٍ أكثر مباشرةً إلى القاهرة. وقد كان معتقداً أن التخلص من عبد الناصر يقتضي تقدماً عسكرياً في العاصمة، وهو ما يعدُّ هدفاً صعباً إن لم يكن مستحيلاً في ظلّ الظروف، ولاسيما اتفاقية التسليح الشيكية/ السوفيتية. وهكذا، وقع الاختيارُ على بورسعيد كموضعٍ للإنزال، فيما يمثل إجابةً على التساؤل بشأن الهدف من الغزو. بالإضافة إلى ذلك، قدم الهجوم الإسرائيلي على مصر الذريعة لغزو الحلفاء (حمايةً للقناة) معطياً مزيداً من التحديد للهدف العسكري. لأن قضية القناة كانت الوحيدة في الواقع التي انعقد الاتفاق بشأنها والتي تم التأكيد عليها بوضوح من قبل الولايات المتحدة، وسوف نركزُ في حسابنا على ردود الفعل إزاء التأميم.

(\*) يختار المؤلفان وصفَ الموقف البريطاني الفرنسي بأنه تحدي للوضع القائم ورغبةً في تغييره، ونرى أنه يمثلُ سعياً للإبقاء على هذا الوضع الذي قام عبد الناصر بتغييره من خلال تأميمه قناة السويس. (المترجم).

(٥٦) كان غزو السويس قد تم قبيل يومٍ واحد من الغزو الروسي للمجر. وهكذا فقد كان لدى السوفييت انشغالاتٌ أخرى أثناء الأزمة (وبرغم ذلك، هدد السوفييت بالتدخل العسكري). لم يكن بمقدور المخططين البريطانيين والفرنسيين الذين تناولوا الأزمة منذ أواخر يوليو حتى أواخر أكتوبر أن يعرفوا ذلك، على أي حال، بيد أنهم توقعوا أن الولايات المتحدة سوف تبقي الاتحاد السوفيتي بعيداً. وبعبارةٍ أخرى، فإنهم قد توقعوا أن الردع الأمريكي سيثبت أثره بمعنى حقيقي ومباشرٍ جداً.

- . Gaddis, Op. Cit. (٥٧)
- Joshua S Goldstein; and John R. Freeman; Three-Way Street: Strategic Reciprocity World Politics, (Chicago, University of Chicago Press, 1990).
- Melvin Small, and J. David Singer; A Resort to Arms: International and Civil Wars, 1816-1980, (Beverly Hills, CA: Sage, 1982). (٥٨)
- James S. Olson, and Robert Shadle; Historical Dictionary of the British Empire, (Westport, CT, Greenwood, 1996). (٥٩)
- Timothy J. Lomperis; From People's War to People's Rule, (Chapel Hill, University of North Carolina Press, 1996). (٦٠)
- Michael Clodfelter; Vietnam in Military Statistics: A History of the Indochina Wars, 1772-1991, (Jefferson, NC, McFarland, (٦١)  
.1995), PP. 23-27

(٦٢) من الصعب أن تتبين عدد المعدات العسكرية الإنجليزية والفرنسية التي أعطيت مباشرةً وبعيداً عن الناتو

Richardson, When Allies Differ, 61. (٦٣)

- Ibid, P., 60 : النص في : (٦٤)

Idem. (٦٥)

.Freedman, Op. Cit., P. 85 (٦٦)

(٦٧) يبدو مستحيلاً أن نحدد من السجلات العامة أياً من القوات البريطانية أعيد نشره من أوروبا لغزو مصر. بيد أنه من الواضح، برغم ذلك،

أن بعض القوات التي كانت موجودة في أوروبا على الأقل قد تم استخدامها. انظر:

- Roy Fullick, and Geoffrey Powell; Suez: The Double War, (London, Hamish Hamilton, 1979).

وفي أي حدث، يتأتى لبريطانيا خلاله أن تعرض نشر قواتها للخدمة خارج نطاق المسرح الأوروبي، يمكننا أن نعزو ذلك بدون شكٍ لاعتمادها على الرادع الأمريكي.

Richardson, When Allies Differ, P. 39 (٦٨)

(٦٩) نذكر القارئ بأن البريطانيين لم يكونوا يعلمون حين قيامهم بالغزو فعلاً، في أواخر أكتوبر، أن الروس سيكونون مضطربين بفعل الموقف في المجر.